

نشرة المنظمة العربية لحقوق الإنسان

الأعداد ١٨٩-١٩٠ ديسمبر/كانون أول ٢٠٠٣ - يناير/كانون ثان ١٩١-١٩٢ فبراير/تشرين أول - مارس/آذار ٢٠٠٤

فى وداع

"د.أحمد صدقى الدجاني"

حركة حقوق الإنسان العربية تفقد واحد من أبرز مناضليها

فقدت الأمة العربية برحيل د.أحمد صدقى الدجاني نائب رئيس مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان والمفكر الفلسطيني الكبير واحد من رواد الفكر العربى والإسلامى وحقوق الإنسان، والذي كان محط احترام وتقدير الجميع، وكان الراحل من المؤسسين الأوائل للمنظمة العربية لحقوق الإنسان فى العام ١٩٨٣، وكان عطاءه فى هذا المجال متواصلاً منذ إنشاءها فى صلابه وحزم رغم التحديات والصعاب التى واجهتها الحركة العربية لحقوق الإنسان.

بادرت المنظمة العربية لحقوق الإنسان بالتعاون مع المجلس الوطنى الفلسطينى، ومركز الدراسات والبحوث العربية، ومركز الدراسات والبحوث السياسية بجامعة القاهرة إلى تنظيم اجتماع لتكريم المفكر الراحل الدكتور "أحمد صدقى الدجاني"، وبالتنسيق مع أسرة الراحل الكبير بمقر نقابة الصحفيين المصريين بالقاهرة، والتى بادرت إلى استضافة هذا الاجتماع.

وقد حضر الاجتماع حشد كبير من الجمهور ومن أصدقاء الراحل الكبير وتلاميذه، فضلاً عن ممثلين لعشرات من المؤسسات العربية الإقليمية والفلسطينية الرسمية والشعبية التى شغل فيها الفقيه مواقع متميزة، أو تعاون معها فى مختلف مراحل عطائه الفكر الإنسانى، فضلاً عن عدد من أعضاء مجلس أمناء المنظمة.

وقد تخلل الاجتماع كلمات تأبين للراحل الكبير، تحدث فيها الأستاذ "محمد فائق" الأمين العام للمنظمة والأستاذ "جاسم القطامي" رئيس مجلس أمناء المنظمة، والسفير "محمد صبيح" مندوب فلسطين لدى جامعة الدول العربية وعضو المجلس الوطنى الفلسطينى، والدكتور "أحمد يوسف أحمد" مدير مركز الدراسات والبحوث العربية، والدكتورة "نادية مصطفى" مدير مركز الدراسات والبحوث السياسية بجامعة القاهرة ونجلي الراحل الكبير، فضلاً عن عدد من ممثلى التيارات الفكرية والمؤسسات الفلسطينية والمصرية والعربية.

فى هذا العدد

نستعرض فى هذا العدد النتائج التى أسفرت عنها الندوة العربية حول تفعيل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والتى عقدت فى بيروت فى نهاية شهر يناير/كانون ثان ٢٠٠٤ وقامت المنظمة، فى نطاق المشروع الإقليمى حول حقوق الإنسان والتنمية فى العالم العربى الذى تنفذه المنظمة العربية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ومكتب المفوض السامى لحقوق الإنسان.

وتتضمن النشرة أيضاً متابعة لتطور أوضاع حقوق الإنسان فى العراق وفلسطين وبقية الدول العربية، بالإضافة إلى الأبواب الأخرى الخاصة بالشكاوى وأخبار المنظمات العربية.

وعلى غير المألوف خصصت الصفحة الأولى لتكريم فقيه الأمة العربية والمنظمة العربية الراحل الكبير الدكتور أحمد صدقى الدجاني.



نشرة إخبارية / غير دورية تصدرها المنظمة العربية لحقوق الإنسان

الندوة العربية حول تفعيل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (بيروت ٢٧، ٢٦ فبراير/شباط ٢٠٠٤)

عقدت المنظمة العربية لحقوق الإنسان الندوة العربية حول "تفعيل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة" في بيروت يومي ٢٧، ٢٦ يناير/كانون ثان ٢٠٠٤، وتعد هذه الندوة هي الثالثة في سلسلة ندوات "المشروع الإقليمي حول حقوق الإنسان والتنمية في العالم العربي" *PARDHUR*، والذي تنظمه كلاً من المنظمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، وقد شارك في تنظيم هذه الندوة الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان.

وتناول المحور الرابع قضايا التدريب في مجال الاتفاقية (التجارب والإشكاليات).
أولاً: التحفظات

ناقش المحور الأول ورقة عمل أعدتها د. فريدة بناني خاصة بمدى قانونية وشرعية تحفظات البلدان العربية على الاتفاقية، وأثارت العديد من الأسئلة في خمسة مجموعات ضمت المجموعة الأولى أسئلة تتعلق بأسباب مصادقة الدول العربية على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة مع تحفظ أغلبها على المواد الجوهرية للاتفاقية.

وتناولت المجموعة الثانية أسئلة عن أسباب عدم اتخاذ الدول المصادقة التدابير والإجراءات التي تلزم الاتفاقية الدول الأطراف باتخاذها للقضاء على التمييز ضد المرأة. وطرحَت المجموعة الثالثة أسئلة تتعلق بوضع الاتفاقية داخل التشريع الوطني ومدى التزام القضاء بها في هذه الدول. وأثارت المجموعة الرابعة أسئلة تتعلق بالهوية الثقافية كأحد معوقات تفعيل

ومشارك من ستة عشر بلداً عربياً من الخبرات والخبراء من مختلف المنظمات والهيئات المعنية بحقوق المرأة ومنظمات حقوق الإنسان وممثلي منظمات الأمم المتحدة المعنية.

وناقش المشاركون والمشاركات الإشكاليات التي تعيق إعمال الاتفاقية في البلدان العربية رغم تصديق ستة عشر دولة عربية عليها، وتضمنين مبدأ المساواة بين الجنسين في معظم الدساتير العربية. تمحورت أعمال الندوة في أربعة محاور تم مناقشتها في اجتماعات عامة وورش عمل، ونظراً لأهمية قضية التحفظات فقد نوقشت في المحور الأول من خلال ورقة عمل بعنوان قانونية تحفظات الدول العربية على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، كما خصصت لها ورشة عمل.

وتناول المحور الثاني آليات تنفيذ ومتابعة تنفيذ الاتفاقية، فيما تناول المحور الثالث التقارير الموازية والتجارب العربية في هذا المجال.

شارك في الجلسة الافتتاحية التي رعتها السيدة اللبنانية الأولى "اندريه لحد" كلا من الأستاذ محمد فائق أمين عام المنظمة العربية لحقوق الإنسان، والأستاذ غازی العريض وزير الثقافة اللبناني والدكتور مروان فارس رئيس اللجنة اللبنانية لحقوق الإنسان والأستاذة نائلة معوض النائبة في البرلمان اللبناني والدكتور عادل عبد اللطيف المنسق الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والدكتور أمين مكى مدني الممثل الإقليمي للمفوضية السامية لحقوق الإنسان والأستاذ فرج فنيش منسق البرامج العربية لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان.

استهدفت الندوة بحث سبل تفعيل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في العالم العربي، واقتراح الآليات الضرورية لزيادة الوعي بالاتفاقية ودعوة البلدان العربية التي صادقت عليها إلى سحب تحفظاتها وتلك التي لم تنضم إلى الانضمام.

وقد شارك في الندوة قرابة ٨٠ مشاركة

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

ووجهت المجموعة الخامسة والأخيرة عدداً من الأسئلة إلى لجنة الاتفاقية التي قبلت مصادقة الدول مع تحفظها على مواد وبنود أساسية.

وقد ناقشت ورقة العمل تحفظات الدول العربية على الاتفاقية من خلال مبحثين، تناول المبحث الأول مدى قانونية تحفظات الدول العربية على الاتفاقية، وناقش المبحث الثاني مدى شرعية تبريرات الدول العربية، وخلصت الدراسة إلى:

١- عدم قانونية ومشروعية تحفظات الدول العربية على مواد وبنود الاتفاقية.

٢- تباين تحفظات الدول العربية على مواد وبنود الاتفاقية.

٣- التعارض الواقع بين المواد المتحفظ عليها وغير المتحفظ عليها.

٤- إن هذه التحفظات بمثابة إقرار من قبل هذه الدول بعدم احترام وتطبيق قوانين الشريعة الدولية لحقوق الإنسان التي سبق أن صادقت عليها، وغياب الإرادة لديها لتحقيق المساواة.

٥- وأخيراً طرحت الباحثة تساؤلاً حول المرجعية التي تستند إليها الدول العربية في إبداء تحفظاتها.

وفي النهاية طالبت الباحثة الدول العربية برفع تحفظاتها عن الاتفاقية، وملاءمة مقتضيات القوانين الوطنية وفق مقتضياتها، ووضع حد لازدواجية المرجعية وللتناقض والتذبذب بين الالتزام بقيم حقوق الإنسان وبين التثبيت بقراءة إنسانية أحادية للنص الديني. وإعطاء المرأة حقوق المواطنة التي لا تتفصل عن

مبادئ المساواة والعدالة والحرية. كما طالبت بتجاوز الاجتهاد الفقهي الإنساني الذي يشكل مصدر النص القانوني التمييزي.

وفي تعقيبها على ورقة العمل أكدت د. سهام الفريح على أهمية ما أوردته الباحثة من تباين شديد في تحفظات الدول العربية الذي أوضح ضعف موقف البلدان العربية، وتذرعها بالدين الإسلامي لإخفاء تقاعسها عن تحقيق المساواة بين الجنسين. كما أكدت ضرورة توضيح الجديد الذي جاءت به هذه الاتفاقية لزيادة الوعي بها والترويج لها.

وأوجزت المعقبة الملاحظات التالية على ورقة العمل:

١- أن الورقة لم تبين ما للدين الإسلامي وأحكامه التي نص عليها في القرآن الكريم أو السنة الشريفة ما يرفض التمييز بين النساء والرجال، وأن الكثير من أحكامه تتسجم مع مبادئ المواد المتحفظ عليها.

٢- أن الورقة لم تكشف عن ما في الدين الإسلامي من مواقف وتشريعات لا حصر لها كلها يدعو إلى رفع مكانة المرأة ومشاركتها في الحياة العامة وحفظ لها الكثير من حقوقها في مناحي الحياة المختلفة، وأن الدين الإسلامي قد سبق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مساواة البشر كافة.

وأضافت المعقبة أن السبب في بقاء هذا التمييز راسخاً في الأذهان يرجع إلى المناهج التعليمية والأساليب التربوية المنحازة ضد المرأة الماثلة في الكتب الدراسية يتشربها النشء في سنواته الأولى، ثم يأتي الإعلام ليكرس مزيداً من

التمييز عبر قنواته المرئية والمسموعة، وأشارت المعقبة أنها سبق أن أعدت دراستين الأولى حول الكتب المدرسية للغة العربية في دول الخليج وقارنتها بكتب اللغة العربية في الجزائر في فترة الثمانينات فكشف المسح التحليلي لهذه الكتب التحيز ضد الأنثى في الصور وفي الصيغ وفي الشخصيات وفي الأدوار. وأعادت المسح التحليلي على الكتب نفسها في فترة التسعينيات وأخذت دولة الكويت نموذجاً فوجدتها لم تتقدم إلا بنسبة ضئيلة جداً وألحقها بتحليل للوسائط الإعلامية وموقفها من عمل المرأة، فجاءت جميعها تعزز هذا التمييز ضد الأنثى وترسخه. وأكدت على أن الرهان الرابع هو الرهان على التربية والتعليم وإن كانت نتائجه ستظهر متأخرة.

أوضح أ. محسن عوض أن ورقة العمل قد ركزت على قضية تحفظات الدول العربية على الاتفاقية، والتي تعبر عن بعدين رئيسيين البعد الأول هو مدى توافر الإرادة السياسية للدول العربية تجاه القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، فالتحفظات تعني في التحليل النهائي حدود الالتزام، والبعد الثاني عبر عن الإشكالية الثقافية. لكن يبقى بعد ذلك أبعاداً عديدة طرحت الباحثة بعضها في صورة تساؤلات في الورقة الخلفية التي أعدتها لأعمال الندوة وكذلك في التمهيد الذي قدمت به ورقتها.

ومن الممكن تصنيف هذه الإشكاليات في عدة أطر اجتماعية وثقافية واقتصادية وقانونية وسياسية، رغم تداخل معظمها. وأضاف المعقبة أنه رغم أن البعد

القانوني في قضية المساواة يمثل أحد المعوقات الرئيسية في تحقيق القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة إلا أنه يظل في حقيقة الأمر بعداً كاشفاً يعبر عن إرادة النظام السياسي، أو التوافق البرلماني، ويصل إلى ذروته في بلدان الخليج حيث يشكل عقبة كؤود ليس فقط حيال النهوض بالمرأة في مجال المشاركة السياسية ولكنه يمتد إلى مسائل الحياة اليومية مثل منع المرأة من قيادة السيارات.

ويعتبر البعد الاجتماعي الثقافي هو أكثر هذه الأطر تأثيراً على قضية المساواة، لأنه المصدر الأول لانتهاك حق المساواة، وإعاقة تقدم المرأة، وثانياً لأنه يحتاج إلى مدى زمني طويل حتى لو تمت المبادرة إلى معالجة بعض مظاهره بالتشريعات والقوانين واللوائح، وخير مثال على هذا هو تعديل قانون الأحوال الشخصية في مصر في عهد الرئيس السابق محمد أنور السادات فهذا القانون الذي حشد من خلفه رئيس الجمهورية، ومؤسسة الرئاسة، والمؤسسة الإعلامية، والمؤسسة التشريعية وفرضته كقانون، إلا أنه سرعان ما سقط مع غياب الرئيس وأعيد العمل بالقانون السابق عليه.

مثال آخر يتضح في البلدان العربية التي لا تمنع قوانينها وصول المرأة إلى مقاعد البرلمان مثل مصر والأردن كان الاعتراض من المجتمع عائقاً أكثر تأثيراً من أي قوانين، ولهذا يعد البعد الاجتماعي أحد الأهداف الرئيسية التي يتعين علينا بحثها وحلها من أجل تفعيل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

البعد الثالث هو البعد الاقتصادي والفكرة الرئيسية أنه ما لم تتم إزالة أسباب التمييز، وفي مقدمتها تمكينها اقتصادياً، فسوف يظل التمييز حقيقة قائمة، ولن يمكن تحرير إرادة المرأة، ويرتبط بذلك في الواقع جوانب متعددة منها قضايا التعليم والتأهيل واكتساب المهارات التي يمكن أن تساعد المرأة على الحصول على فرص عمل مناسبة.

البعد الرابع هو البعد السياسي، والواقع أنه ما لم يمكن تمكين المرأة من المشاركة في مراكز صنع القرار فلن نضمن قوة دفع مناسبة لإنجاز تقدم مستمر ومتواصل في النهوض بقضايا المرأة، والإشكاليات المتعلقة بالبعد السياسي كثيرة ومتعددة قد يتعلق بعضها بالإرادة السياسية في الدولة وإطارها القانوني، ولكن يتعلق أهمها بموقف القوى السياسية والاجتماعية من قضايا المرأة، وفي مقدمتها موقف المرأة نفسها من قضيتها، فما لم يكن لدى الأحزاب والنقابات والجمعيات وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني الوعي والإرادة لدفع المرأة إلى مراكزها القيادية فسوف تظل الفجوة قائمة، ويظل حجر الزاوية في هذا المجال هو الوعي.

وينقلنا هذا إلى بعد جوهري في قضية المرأة وهو الوعي بحقوق المرأة، وهي قضية تخص المجتمع ككل وليس المرأة وحدها حسب، وتذهب القراءات النقدية إلى انتقادات عديدة للنغرات الموجودة في النظام التربوي ومناهج التعليم حول قضية المساواة وكذلك إلى المؤسسات الإعلامية وصورة المرأة في الإعلام المرئي والمسموع والمكتوب.

وقد اتسم النقاش والحوار بتفاعل حيوي أظهر وجهات النظر الخلافية بين المشاركين والمشاركات، كان أبرزها - كما هو متوقع - قضية التحفظات التي انطوت مجدداً على الجدل حول قضية الخصوصية والعالمية، وتوافقت الآراء كما يستبين من التوصيات على البحث عن المشترك الإنساني، وحث الحكومات على رفع تحفظاتها على أحكام الاتفاقية.

واستكملت ورشة العمل الأولى برئاسة أ.عزة سليمان مناقشة تحفظات الدول العربية على الاتفاقية، حيث قامت المجموعة بتحديد المواد المتحفظ عليها، ثم التعرف على مبررات الحكومات لإبداء تحفظاتها. وأخير وضع أفكار لاحتياجات استراتيجية لرفع التحفظات كالتالي:

١- تجميع كل الأدبيات والدراسات المتعلقة بموضوع التحفظات.

٢- حصر المنظمات غير الحكومية وتوزيع تلك الدراسات عليها.

٣- عمل دراسات متعلقة بقضية التحفظات، مع الاستفادة من تجارب شعوب إسلامية أخرى واقتُرحت المجموعة بنجلاديش كنموذج.

٤- نشر الوعي بالاتفاقية على مستوى الجهات التنفيذية والتشريعية والمواطنين حتى يكون هناك رأى عام على دراية بالاتفاقية.

٥- تكوين لجنة عربية تعمل على المراقبة والملاحظة في تفعيل مواد الاتفاقية ورفع التحفظات عنها.

٦- إنشاء قوى ضاغطة محلية تعمل من تنقية القوانين المحلية من النصوص التي تعارض الاتفاقية.

نشر في العام ١٩٩٩، بعد أن تولت إحدى الباحثات صياغة التقرير في شكله النهائي. واعتمدت اللجنة في عملها على دليل كتابة التقارير الصادر عن اليونسيف. وفي فلسطين امتازت التجربة بعدة مميزات أولاً أن فلسطين ليست دولة بعد وبالتالي لا يحق لها تقديم تقارير رسمية أو موازية، ولكن بالرغم من ذلك شكلت التجربة أساساً للتدريب على الاتفاقية والتدريب على آليات كتابة التقارير، وإعداد المنظمات للمطالبة بالتصديق على الاتفاقية دون تحفظات بمجرد إعلان الدولة.

كما امتازت بكونها تجربة تعليمية اعتمدت على تدريب قطاع واسع من المنظمات الرسمية وغير الحكومية على الاتفاقية وأهدافها.

أما التجربة المغربية فقد امتازت بتقدمها فقد قدم المغرب حتى الآن تقريرين (أولي ودوري)، حيث تم تفعيل العلاقة مع لجنة "السيداو" وانتهجت المنظمات المغربية سياسة ناجحة في الضغط والتأثير سواء على لجنة "السيداو" أو الحكومة بهدف إحراج الأخيرة، كما استفادت التجربة المغربية من البناء على تقارير الحكومة وملاحظات لجنة "السيداو" عليها مما ساعد في إحداث نتائج ملموسة على مستوى مواقف الحكومة المختلفة. وأخيراً فقد امتازت التجربة المصرية بالعمل من خلال تحالف ضم أكبر عدد ممكن من المنظمات النسائية عملت في شمال وجنوب البلاد وبمشاركة واسعة من المجتمع المدني وقد تبلورت هذه الجهود في إدخال المجلس القومي للمرأة موضوع

الاستفادة من الآليات الوطنية الحكومية مثل اللجان الوطنية للمرأة، والدوائر الحكومية المتخصصة.

وقد حددت المجموعة الآليات التي يجب العمل عليها على المستوى الوطني لمتابعة تنفيذ الاتفاقية وهي:

الآليات القانونية: لتعديل، وإلغاء المواد التي تتسم بالتمييز في الدستور، وفي المراسيم التطبيقية وفي الممارسة القضائية والإدارية.

آليات سياسية: الضغط لتحصل النساء على حقوقهن السياسية في الانتخاب والتعيين في الوظائف الحكومية.

آليات تنمية: العمل من أجل تأهيل المرأة وتدريبها، وتمكينها حتى تتمكن من اقتحام سوق العمل.

آليات تربوية: العمل على تعديل المناهج الدراسية وتثقيفها من المحتوى الذي يحط من شأن المرأة، والعمل على تعديل الأنماط التقليدية الاجتماعية التي تكرس التمييز.

آليات اجتماعية: العمل على تعديل قوانين الأسرة وإلغاء ما بها من تمييز.

ثالثاً: التقارير البديلة

تناول المحور الثالث ورشة العمل الخاصة بعرض ومناقشة التقارير البديلة والتي رأستها د. ربيعة الناصري، واستعرضت أربعة تجارب لبلدان عربية سبق لها إعداد وتقديم تقارير بديلة.

ففي لبنان تميزت التجربة بتنسيق فعال في ما بين المنظمات النسوية ومنظمات حقوق الإنسان التي عملت ما بين عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ على إعداد التقرير الذي

٧- البدء بحملات بالتنسيق مع لجنة "السيداو" لتطلب اللجنة من الحكومات تفسير مبرراتها عند تقديم تقاريرها الدورية.

ثانياً: آليات تنفيذ ومتابعة تنفيذ الاتفاقية

تناول المحور الثاني ورشة العمل الخاصة بآليات تنفيذ ومتابعة تنفيذ الاتفاقية، ورأسها أنورما ملح، فأبرزت المجموعة الآليات العديدة المنبثقة عن اتفاقية السيداو ذاتها والتي يجب أن تفعل فالجزء الخامس من الاتفاقية خاص بالآليات فتتص المادة ١٧ على إنشاء لجنة متابعة خاصة ومتخصصة، والمادة ١٨ هي آلية أخرى تلزم الدول الأطراف بتقديم تقارير دورية إلى اللجنة، والمادة ٢١ تلزم اللجنة بتقديم تقرير سنوي إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة مبنية على التقارير الوطنية، وهذا التقرير يحال إلى لجنة مركز المرأة، والمادة ٢٢ تتيح مشاركة الوكالات المتخصصة، ونصت المادة ٢٨ على آلية سحب التحفظات، والمادة ٢٩ على آلية للتعليم، ثم استعرضت مجموعة العمل الآليات الأخرى التي يجب استخدامها لتفعيل الاتفاقية مثل الآليات الإقليمية التابعة للأمم المتحدة (الاسكوا واليونسيف)، والآليات الدولية والإقليمية غير الحكومية مثل منظمة العفو الدولية، والاتحادات النسائية الدولية، ومنظمات حقوق الإنسان، والمنظمات النسائية. وأخيراً المنظمات الإقليمية الحكومية التابعة لجامعة الدول العربية مثل المنظمة العربية للمرأة. كما دعت مجموعة العمل إلى ضرورة

التدريب على الاتفاقية في جدول أعماله. وتبين من مناقشة التجارب تباين الآراء حول قضيتين الأولى هي مشاركة المنظمات غير الحكومية في إعداد التقارير الرسمية فقد رأي البعض أن هذه المشاركة تحد من استقلالية المنظمات غير الحكومية عند إعدادها للتقرير الموازي، ورأي البعض الآخر أنه هذه المشاركة تتيح للمنظمات غير الحكومية الإطلاع على ما تضمنه التقرير الحكومي مما يوفر فرصاً أكبر لنقدها في التقارير الموازية. والإشكالية الثانية هي إشكالية تقديم تقرير موازٍ موحد للجنة "السيداو" فقد رأي البعض أنه من الأفضل تقديم تقرير موحد في حين رأي البعض الآخر أن تقديم أكثر من تقرير للجنة مع التنسيق بين المنظمات غير الحكومية، بما يتيح الفرصة لطرح أكثر عدد ممكن القضايا أمام اللجنة.

رابعاً: التدريب

تناول المحور الرابع قضايا التدريب في مجال الاتفاقية، حيث أوضح د. باسط بن حسن أن قضية التدريب تطرح إشكاليات جديدة ومتعددة دائماً وهي تجربة لبناء التجارب.

وقد تناول د. باسط بن حسن قضية التدريب كجزء من تجربة حقوق الإنسان في الوطن العربي، وأشار إلى أن الدعوة لعقد هذه الندوة تؤكد على أن مناقشة قضية حقوق النساء يجب أن تتم في إطار حقوق الإنسان، ودعا إلى التأمل في الظروف الدولية الراهنة الحافلة بالتغييرات مؤكداً على أن العالم بأكمله يمر بأحد أخطر المراحل المؤثرة على

جوهر حقوق الإنسان، وأن الوقت مناسب لإجراء تحديث وممارسة الديمقراطية، كما أنه يمثل فرصة تاريخية يجب على منظمات حقوق الإنسان استغلالها لطرح خطاب جديد وفتح باب للممارسات الجديدة، واستشهد بما وقع في المغرب من تغيير في مدونة الأحوال الشخصية وأنها فرصة تاريخية تنبع من إرادة سياسية، وكذلك قضية تحديث الميثاق العربي لحقوق الإنسان الذي نتج عن تحين فرصة، كذلك تقرير التنمية الإنسانية هو فرصة تاريخية تدعو إلى إعمال المعرفة البشرية.

وأكد على أن هذه الفرص يجب أن تكون استراتيجيات عمل لمنظمات حقوق الإنسان وعدم الاكتفاء بالنقاش والمطالبة بل السعي إلى تغيير مجتمعاتنا العربية، وبين أن التدريب لا يعني إحداث تغيير يؤدي إلى زيادة القدرات فقط، بل هو جزء من نشر ثقافة حقوق الإنسان الأمر الذي يستدعي نظرة استراتيجية جديدة.

كما أكد أنه لا يمكن فصل عملية التدريب عن إطارها العام الثقافي والإقليمي والدولي.

وأوضح أن فكرة المساواة والتأكيد عليها سيكون لها تبعات على مستوى علاقتها بحقوق الإنسان والتدريب لأنها توسع موضوع الحق، وشخص الحق، وأدوات إعمال الحق، حيث إن المساواة في الواقع هي إعادة تعريف للمواطنة تقوم على مرجعية أساسية هي القانون.

وأوضحت الورقة أن تفشي الثقافة الذكورية، التي تقسم الأدوار حسب الجنس، اعتماداً على أسباب بيولوجية

وقراءات ضيقة للدين الذي أصبح يزج به في جميع تفاصيل الحياة، من أهم الأسباب التي تعوق حصول النساء على حقوقهن، كما أن غياب الثقافة الشعبية في الوطن العربي تؤثر بشكل كبير على حصول النساء على حقوقهن.

كما أكد على ضرورة التخلص من مراوغة خطاب المنظمات غير الحكومية وطالب المنظمات غير الحكومية بإنتاج المعارف وإدخالها في مسار عملها.

ونوه بأن التدريب لم يصبح بعد مسألة قصدية داخل المنظمات، وهذا يعني عدم دراسة الاحتياجات وعدم وجود تخطيط استراتيجي يحدد الاحتياجات وقياس الأثر. وإجمالاً يمكن القول أن الندوة العربية حول اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء قد توافرت لها العديد من المقومات التي ساعدت على تحقيق الهدف الذي من أجله تم تنظيمها كالتالي:

١- وقد أظهرت المناقشات الأبعاد المتعددة للإشكاليات التي تعيق التطبيق الكامل لمبادئ الاتفاقية من أبعاد قانونية وسياسية وثقافية واجتماعية واقتصادية، وأكدت الندوة التزامها بمبدأ عالمية حقوق الإنسان وتمسكها بالسعي الدؤوب للمشاركين الإنساني والتأكيد على أن حقوق المرأة حقوق الإنسان، وأن قضية المساواة هي قضية المجتمع ككل وليست قضية النساء فحسب.

٢- وأتاحت الندوة الفرصة للمشاركة والمشاركين لتبادل الخبرة والمعارف من زوايا مختلفة ظهرت بصفة خاصة في تجارب إعداد التقارير.

٣- حظيت الندوة بتغطية إعلامية جيدة

بحكم مشاركة العديد من المنظمات المعنية بحقوق المرأة، ومشاركة السيدة اللبنانية الأولى في جلستها الافتتاحية، ونجاح منظمي الندوة في توسيع دائرة النقاش حول موضوعها في الفضائيات العربية من خلال عقد عدة ندوات فرعية حول موضوع الندوة.

٤- وشهدت الندوة حضوراً جيداً من جانب هيئات الأمم المتحدة المعنية، فإلى جانب الهيئتين المنظمين شاركت اليونيفم، والإسكوا، واليونيسكو.

التوصيات

وفي نهاية أعمال الندوة استخلص المشاركون والمشاركات مجموعة من التوصيات كما يلي:

أولاً: تحفظات الدول العربية على الاتفاقية

١- مطالبة الحكومات العربية بالآتي:

أ- انضمام الحكومات التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية في أسرع وقت ممكن، وغيرها من الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان.

ب- رفع تحفظاتها على الاتفاقية، وإعمال مبدأ المساواة بين المواطنين بغض النظر عن الجنس.

ج- الانضمام للبروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والالتزام بالإعلان العالمي لمناهضة العنف ضد النساء.

د- مواصلة تشريعاتها الوطنية مع أحكام الاتفاقية.

٢- دعوة المنظمات الحقوقية إلى تعزيز جهودها من أجل حث الحكومات العربية

على إنجاز هذه الأهداف.

ثانياً: آليات تنفيذ ومتابعة تنفيذ الاتفاقية

١- مطالبة الحكومات بدعم آلياتها المعنية بالنهوض بالمرأة من أجل العمل على القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء، ووضع الخطط الوطنية، وتخصيص الموارد الكفيلة بتنفيذها، وتأسيس آليات دائمة للتشاور والحوار على كافة مستويات صنع القرار في هذا الشأن.

٢- دعوة المجالس النيابية التي لا تتوفر فيها لجان لحقوق الإنسان والمرأة لاستحداث مثل هذه اللجان، والتأكيد على دور المجالس النيابية بمراجعة ما لا يتلاءم مع المعايير الدولية.

٣- دعوة المنظمات الحقوقية لمتابعة تنفيذ الخطط الوطنية، وبرامج السياسات، وتخصيص الموارد الكفيلة بالنهوض بأوضاع النساء وإزالة كافة أشكال التمييز ضد النساء.

٤- دعوة المنظمات العربية غير الحكومية لتشكيل تحالفات عريضة على المستويات الوطنية والعربية والدولية لتحقيق المساواة الكاملة بين المواطنين والاستفادة من كل الآليات المتاحة على المستويات الثلاثة لتعزيز أهدافها.

٥- دعوة الحكومات العربية ومؤسسات المجتمع المدني بالاستفادة من برامج التعاون الفني التي توفرها منظمات الأمم المتحدة، ودعوة مؤسسات الأم المتحدة إلى دعم برامجها في المنطقة العربية وإيلاء اهتمام أكبر لتعريب قواعد المعلومات وإتاحتها.

ثالثاً: التقارير الموازية:

خلصت الندوة إلى اعتبار أن التقارير الموازية ليست غاية في ذاتها، وإنما هي وسيلة للتعريف بالاتفاقية وتعبئة قدرات الجمعيات الأهلية وأداة لدفع الحكومات من أجل تفعيل نصوص الاتفاقية. ووفقاً لذلك اشتملت التوصيات على ثلاث مستويات:

١- مرحلة ما قبل إعداد التقرير:

أ- ضرورة التنسيق ما بين المنظمات الفاعلة في مجال حقوق الإنسان بشكل عام والنساء بشكل خاص، ضمن اختصاصات مختلفة بهدف إعطاء التقرير مشروعيتها.

ب- مطالبة الحكومات بإتاحة تقريرها الرسمي للمنظمات غير الحكومية وكذا بناء قاعدة معلومات حول قضايا المرأة وأوضاعها، وإتاحتها للمنظمات غير الحكومية.

ج- دعوة المنظمات غير الحكومية إلى إنشاء آلية رصد دائمة ونشر تقارير دورية بملاحظاتهما، وتعزيز التواصل مع اللجنة المعنية بالقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة في جميع مراحل إعداد التقرير.

د- الحرص على استقلالية التقارير الموازية، حتى لو جرى مشاركة المنظمات غير الحكومية في إعداد التقارير الرسمية، ودعوة المنظمات الدولية لتقديم الدعم للمنظمات غير الحكومية في هذا المجال.

هـ- الحرص على التعبئة الإعلامية المناسبة في كل مراحل إعداد التقرير.

٢- مرحلة إعداد التقرير:

- اعتماد التوثيق والخبرة والمصادقية

والإيجاز وإبراز القضايا المحورية كأساس لإعداد التقرير وإتاحته باللغات الأجنبية.

٣- مرحلة ما بعد إعداد التقرير:

أ- تفسير وشرح وجهات نظر الجمعيات لأعضاء اللجنة.

ب- الإعلام حول مناقشات اللجنة مع الحكومات، وكذا ملاحظاتها وتوصياتها.

رابعاً التدريب:

خلصت الندوة إلى أن التدريب ليس مجرد وسيلة لزيادة المهارات ودعم القدرات للتفاعل مع المعايير والآليات الدولية فحسب، ولكنه جزء من عملية بناء ثقافة حقوق الإنسان، وتفعيل مبادئها، ومن ثم جرى اقتراح استراتيجية للتدريب تقوم على المبادئ التالية:

١- أن يقوم التدريب على استراتيجية متكاملة وأن يمهّد لكل مراحل التدريب من تحديد للاحتياجات، وتحديد الفئات المستهدفة، ورسم البرامج، والتقييم وقياس الأثر.

٢- إنتاج خطاب مناسب للتدريب يقوم على المشترك الإنساني وتفكيك خطاب التمييز وتأكيد المساواة.

٣- اعتماد مبدأ التطوير المستمر في المناهج التدريبية السائدة بالبناء على قراءة الخبرات المختلفة في مجال التدريب.

خامساً: التوصيات العامة

١- تبادل التقارير الموازية وتوثيق تجارب إعدادها وتعميمها.

٢- إنشاء موقع متخصص على شبكة الإنترنت بعنوان "سيداو والمرأة العربية" لتبادل التجارب والمعلومات حول الموضوع.

٣- دعوة المنظمة العربية لحقوق الإنسان لإعداد تقارير إقليمية دورية من خلال التعاون مع المنظمات الوطنية التي تقوم بإعداد مثل هذه التقارير.

٥- تفعيل الشبكات الإقليمية مثل شبكة عائشة والمجموعة المغاربية في مجال إعداد تقارير حول انتهاكات حقوق المرأة.

في ختام التوصيات سجل المشاركون والمشاركات تقديرهم للجهود المبذولة في الجامعة العربية بالتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان، من أجل تحديث الميثاق العربي لحقوق الإنسان، وطالبوا الحكومات العربية بأن تأتي نصوصه متمشية مع المعايير الدولية وخاصة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين.

وفي ختام أعمال الندوة وجه المشاركون والمشاركات الشكر إلى السيدة اللبنانية الأولى "أندريه لحد" التي رعت الندوة، وإلى السفير اللبناني حكومة وشعباً على ما قدمه كل اللبنانيين من ترحيب وتعاون ساهم في إنجاح الندوة.

لجنة القضاء

على جميع أشكال التمييز ضد

المرأة تصدر توصية جديدة بشأن

الإجراءات الخاصة المؤقتة

(فقرة البند ٤ من الاتفاقية)

أصدرت لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في دورة انعقادها الثلاثين (١٢-٣٠ يناير ٢٠٠٤) توصيتها العامة رقم ٢٥ حول المادة (١/٤) من الاتفاقية وقد هدفت التوصية إلى تفسير المقصود بالإجراءات

الخاصة التي تلزم الاتفاقية الدول الأطراف باتخاذها للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

وفيما يلي توصيات اللجنة إلى الدول الأطراف:

١- أن تتضمن تقارير الدول الأطراف معلومات حول تبنيتها للإجراءات الخاصة المؤقتة كما تقتلها المادة (١/٤).

٢- أن تلتزم الدول الأطراف بالتمييز بين الإجراءات الخاصة المؤقتة التي تؤدي إلى التعجيل بتحقيق المساواة بين النساء والرجال والسياسات الاجتماعية التي تتخذها الدول الأطراف لتطوير أوضاع المرأة والطفلة الأنثى.

٣- يجب على الدول الأطراف تحليل وضعية المرأة على جميع مستويات الحياة عند تطبيقها للإجراءات الخاصة المؤقتة.

٤- يجب على الدول الأطراف شرح أسباب اختيارها لإجراء دون الآخر، ويجب أن تقترن دوافع التطبيق بوصف دقيق وواقعي لموقف المرأة.

٥- يجب على الدول الأطراف تقديم تبريرات مناسبة لفشل تطبيق الإجراءات الخاصة المؤقتة.

٦- يجب على الدول الأطراف أن تضمن في تشريعاتها الوطنية نصاً قانونياً يجيز تطبيق وتقييم الإجراءات الخاصة المؤقتة.

٧- أعادت اللجنة التأكيد على ضرورة تطبيق وتقييم الإجراءات الخاصة المؤقتة على أساس وضعية المرأة في كل بلد.

٨- كررت اللجنة تأكيدها على أن الدول الأطراف يجب أن تتبنى إجراءات خاصة مؤقتة للتخلص من القوالب الاجتماعية النمطية التي تركز التمييز ضد المرأة.

العراق فوضىي الاحتلال

مع اقتراب الذكرى الأول للحرب على العراق، تواصل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها احتلال أراضي العراق والعدوان على سيادة شعبه وحقه في تقرير المصير، لتتفاقم معاناته الإنسانية التي تمتد إلى ١٤ عاماً سابقة عاش خلالها الشعب العراقي سجين نظام عقوبات دولية وحصار غير مسبوق في التاريخ الإنساني. فضلاً عن نظام حكم سلطوي قمع الحريات والحقوق الأساسية.

من دون مدى زمني محدد لتصفية احتجازهم، ورغم التفاوت بين المصادر في تقدير أعداد هؤلاء المعتقلين، إلا أنها تتفق على تقديرهم بالآلاف.

كما أدت سياسات الاحتلال وتوجهاته إلى الإضرار بمختلف المرافق العراقية وتقويض في أداء البنية الأساسية للبلد، والتي شملت التدهور الشديد في الخدمات الصحية والعملية التعليمية، التي تخضع لتعديلات عدة لتنسجم مع مخططات الإدارة الأمريكية لنشر الديمقراطية في منطقة "الشرق الأوسط الكبير".

فضلاً عن الاتهامات المتزايدة بالفساد للشركات الأمريكية التي استولت على غالبية عقود إعادة الأعمار وتوريد السلع، وقبلها احتكار تسويق النفط العراقي، بما يمثل إساءة لإدارة الموارد العراقية وانتهاكاً واضحاً لمبادئ القانون الإنساني الدولي وأحكام اتفاقيات جنيف للعام ١٩٤٩، خاصة في ظل تواتر المعلومات عن تبعية معظم هذه الشركات لمسؤولي الإدارة الأمريكية وشركائهم.

ويدل على فشل الإدارة الأمريكية في العراق، توقفها عن الترويج لعزمها إقامة حياة ديمقراطية في العراق كنموذج يحتذى في المنطقة، واعتبارها لإسرائيل كنموذج

وإطلاق حملات الاعتقال العشوائية، ومداومة المنازل وإرهاب الأسر المسالمة، وإطلاق النار العشوائي على حواجز ومتاريس الطرق.

وبطبيعة الحال فإن ذلك وغيره يتم بدعوى حفظ الأمن وملاحقة جماعات المقاومة.

وقد أدت هذه الإجراءات وغيرها إلى افتقاد المواطن العراقي للشعور بالأمن الإنساني، خاصة بعد سلسلة الإجراءات المتخبطة التي اتخذتها سلطة الاحتلال على الصعيدين السياسي والاقتصادي مثل قرارات حل الجيش وفصل العاملين والموظفين المدنيين المشتبه في علاقتهم بحزب البعث، وتأخر صرف الرواتب والاستحقاقات في ظل حالة من الغلاء الفاحش، فضلاً عن المماطلة في عملية نقل السلطة، ووضع سلسلة من الشروط التعجيزية لإطالة أمد سلطة الاحتلال.

ويمتد تخبط وفوضىي الاحتلال حتى إلى العلاقة مع مجلس الحكم الانتقالي في العراق، والذي تتسم تصريحات غالبية أعضائه والقوى الممثلة فيه بعدم الرضا عن الكثير من إجراءات الاحتلال، بما فيها التوسع في حملات اعتقال المواطنين على أساس من الاشتباه، وإطالة أمد اعتقالهم

وعلى الرغم من أن دواعي الغزو الأمريكي ترأسها عنوان حقوق الإنسان وتحرير الشعب العراقي من سطوة القمع والديكتاتورية، إلا أنها لم تقدم حتى الآن ما يمكن أن يساهم في تخفيف حدة المعاناة التي لقيها الشعب العراقي جراء ديكتاتورية وجرائم الحكومة السابقة وفظائعها.

وبوجه عام، فإن حالة الفوضى التي تتسم بها تحركات الإدارة الأمريكية والسلطة المؤقتة "للائتلاف" في العراق، تسبب معاناة معيشية متزايدة يوماً بعد يوم لجموع الشعب العراقي، بالإضافة إلى الانتهاكات الأمريكية المتزايدة لحقوق الإنسان والتي يقع بعضها في نطاق جرائم الحرب، بما يعزز الانطباع بأن الإدارة الأمريكية باتت تستنسخ بعض فظائع الحكومة السابقة بما فيها الجرائم ضد الإنسانية.

فتفيد التقارير الحقوقية والمصادر الصحفية بلجوء الاحتلال الأمريكي إلى إجراءات لا تقل في بشاعتها عن تلك التي يعتدها الاحتلال الإسرائيلي تجاه الشعب الفلسطيني، ومنها على سبيل المثال قطع أشجار النخيل وتدمير المحاصيل الزراعية، ومنها أيضاً هدم المنازل

وقائع ومتابعات

ديمقراطي في مبادرتها المطورة تحت عنوان "الشرق الأوسط الكبير"، وفي التوقيت الذي تمارس فيه إسرائيل أسوأ الجرائم ضد الشعب الفلسطيني، وأسوأ أنواع التمييز ضد فلسطيني الـ ٤٨، بل وضد أعراق يهودية فيها.

ولا يستهدف هذا التقييم التهوين من عنف عمليات التفجيرات التي شهدتها وتشهدها أرجاء العراق، وقع ضحيتها عشرات من المواطنين العراقيين نتيجة العشوائية التي باتت تتسم بها، مما يمنح الإدارة الأمريكية المبررات لتعزيز اتهاماتها للمقاومة بـ "الإرهاب".

ولكن يستهدف الوقوف على طبيعة الإجراءات التي تضيف إلى معاناة الشعب العراقي أبعاداً جديدة، وتفاقم من تدهور حالة حقوق الإنسان في العراق، لا سيما مع اتفاق غالبية المراقبين مع اعتماد الاحتلال الأمريكي لكل ما من شأنه زرع بذور الفتنة بين فئات الشعب العراقي.

.. بعثة الأمم المتحدة

تابعت المنظمة العربية لحقوق الإنسان باهتمام بالغ أنشطة بعثة الأمم المتحدة في العراق والتي ترأسها السيد "الأخضر الإبراهيمي" مساعد الأمين العام للأمم المتحدة.

انطلقت البعثة بعد اتصالات مكثفة أجرتها الإدارة الأمريكية ومسئوليها في العراق "بول بريمر" مع الأمين العام للأمم المتحدة، واستهدفت هذه الاتصالات خروج واشنطن من مأزق إغفالها العمدى لضرورة تنفيذ تعهدها بنقل السلطة إلى حكومة عراقية منتخبة قبل ٣٠ يونيو/

حزيران المقبل.

غير أن الشعب العراقي بمختلف فئاته أجمع على ضرورة إجراء الانتخابات قبل عملية تسليم السلطة لمنع الاحتلال من تعيين حكومة انتقالية لا تمثل الشعب العراقي، وخاصة أنها ستتولى مهام تمثيل الجمهورية العراقية أمام المجتمع الدولي.

وقد بدأ الرفض العراقي بالدعوة التي أطلقها المرجع الشيعي الأعلى في العراق آية الله العظمى السيد "علي السيستاني"، وتبعها تظاهر مئات الآلاف من العراقيين من كافة الطوائف والأعراق لرفض النهج الأمريكي والتمسك بانتخابات في أقرب وقت ممكن تمهد لنقل السلطة، وهو ما كان محل تأييد علني لأعضاء في مجلس الحكم الانتقالي.

وقد عقد الأمين العام للأمم المتحدة لقاءات مكثفة مع مسؤولين أمريكيين وأعضاء في مجلس الحكم يومي ١٩، ٢٠ يناير/ كانون ثان، أسفرت عن الإعلان عن إفاد البعثة الدولية للوقوف على إمكانية إجراء الانتخابات قبل عملية نقل السلطة، فيما بدأت الإدارة الأمريكية تمهد للماطلة بالتلميح إلى نظرها في اقتراح بتأجيل عملية نقل السلطة حتى العام ٢٠٠٥، وهو ما لقي رفضاً عراقياً فوراً.

وقد التقت بعثة الأمم المتحدة إلى العراق بممثلي مختلف القوى السياسية والمذهبية والعرقية في العراق خلال شهر فبراير/ شباط، وتلقت مختلف الآراء والمقترحات.

وعلى ما يبدو، فقد كان الوضع الأمني عاملاً حاسماً في تقدير الموقف، فقبل ختام البعثة لأعمالها أعلن "فريد ايكهارت"

المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة أن الإفادات الأولية للبعثة أكدت صعوبة عودة بعثة الأمم المتحدة إلى العراق خلال الآونة الحالية نظراً لصعوبة الوضع الأمني، ولا سيما مع وقوع عمليتي تفجير كبيرتين أوقعت أكثر من مائة قتيل عراقي ومئات الجرحى خلال وجود البعثة، كما أكد أن المؤشرات الأولية لا تتيح إجراء الانتخابات قبل ٣٠ يونيو/حزيران.

وقد تأيدت هذه التصريحات فيما أعلن من نتائج أولية على لسان رئيس البعثة الدولية "الأخضر الإبراهيمي"، وعلى لسان الأمين العام للأمم المتحدة نفسه، خاصة وأن إجراء الانتخابات في العراق تحت الاحتلال سيحتاج لرقابة وإشراف دوليين تضطلع به بشكل رئيس الأمم المتحدة التي لا تزال تخشى على سلامة موظفيها.

وإذا كانت هذه النتائج قد لقيت رضا الإدارة الأمريكية التي وجدت فيها ضالتها لإطالة أمد احتلالها وسيطرتها على العراق، إلا أن الموقف الشعبي العراقي كان أكثر تقدماً في استخلاص الخطوات الواجبة لدرء مخاطر ذلك، حيث أيد الموقف الشعبي الموقف الذي اتخذه السيد "علي السيستاني" بالمطالبة بقرار دولي ملزم بإتمام عملية نقل السلطة في موعدها المقرر في ٣٠ يونيو/حزيران المقبل، مع تحديد أفق زمني لإجراء الانتخابات لاختيار حكومة عراقية وتشكيل لجنة تأسيسية لصياغة دستور جديد للبلاد، على أن يجري تحديد الجداول الزمنية وفق استخلاصات البعثة الدولية من زيارتها.

فلسطين

هل تنتصر الشرعية الدولية؟!

دخل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي مرحلة جديدة بعد أن قررت الحكومة الفلسطينية نقل الصراع إلى محكمة لاهاي التي نظرت مؤخراً في مدى شرعية وقانونية الجدار العازل، ويبدو أن إسرائيل التي تجاهلت قرارات مجلس الأمن رقمي ٢٤٢، ٣٨٨ في سابقة تعد الأولى من نوعها، قد اتخذت قرارها بتجاهل القرارات الدولية كدأبها، واتخذت قرارها باستكمال بناء الجدار العازل بغض النظر عن قرار المحكمة.

في الوقت الذي تنظر فيه القضية أقدمت إسرائيل على بناء مقطع جديد من الجدار بطول ٤٢ كيلومتراً في منطقة مدينة قلقله يمتد حتى مطار قلقلدا.

وكانت إسرائيل قد واصلت أعمال البناء خلال شهر فبراير/شباط واستمرت في مصادرة الأراضي المملوكة للفلسطينيين، واطارات لأصحاب المنازل المجاورة للجدار، ففي منطقة بردلة شمالي طوباس تواصلت أعمال التجريف للأراضي المملوكة لفلسطينيين لتهيتها لبناء المقطع الشمالي من الجدار، كما تواصل فرقة هندسية تابعة لقوات الاحتلال تسوية الأراضي إلى الشمال من قرية عين البيضا المجاورة وبالقرب من نهر الأردن لبناء مقطع آخر من الجدار هناك.

وأنهت قوات الاحتلال العمل في بناء الجدار في أراضي قرية نزلة عيسى شمالي طولكرم وعزلت مساحات جديدة من أراضي البلدة ما بين الخط الأخضر

والجدار دون إقامة أي مدخل لتمكين أصحاب هذه الأراضي من الوصول إليها، وقد أفاد المجلس القروي أن الجدار عزل حتى الآن حوالي ٩٠٠ دونم من أراضي القرية، وبات وصول المزارعين إلى أراضيهم مستحيلاً.

ومن ناحية أخرى أعلنت قوات الاحتلال أن قرية بدرس غربي مدينة رام الله منطقة عسكرية مغلقة تمهيداً لتنفيذ المرحلة الثانية من أعمال البناء في الجدار الفاصل، ووزعت تحذيراً على أهالي القرية يمنعهم من الاقتراب من منطقة العمل.

وفي ٩ فبراير/شباط اقتحمت قوات الاحتلال بلدة فرعون جنوبي مدينة طولكرم وسلم ضابط تابع للإدارة المدنية عشرة مواطنين اخطارات موقعة باسم اللجنة الفرعية للبناء والتفتيش في مجلس التنظيم الأعلى الإسرائيلي تقضي بوقف البناء فيها بدعوى بنائها دون ترخيص.

وقد توالى ردود الفعل المناصرة لفلسطين في عدد من الدول العربية وفي القاهرة نظم ممثلو اللجان الشعبية والأحزاب والقوى السياسية والنقابات المهنية مظاهرة حاشدة تضامناً مع الشعب الفلسطيني ومنندة بالجدار العنصري، ووجه المتظاهرون مذكرتي احتجاج إلى الجامعة العربية والمفوضية الأوروبية في القاهرة، وشهدت لبنان تظاهر المئات ضد الجدار ونظموا اعتصاماً أمام مبنى الأمم المتحدة وقدموا مذكرة إلى الأمين العام للأمم المتحدة احتجاجاً على الصمت الدولي عن الجدار العازل، وفي سوريا احتشد المئات أمام المفوضية الأوروبية

مطالبين بتدخل دولي وأوربي فوري لإرغام إسرائيل على وقف أعمالها العنصرية، وتكررت نفس مشاهد الاعتصام والاحتجاج أمام مكتب الأمم المتحدة في العاصمة الأردنية.

وفي فلسطين أصدر المحامي إبراهيم أبو دقة مستشار الرئيس عرفات لحقوق الإنسان بيان أدان فيه مواصلة إسرائيل بناء الجدار العنصري في أراضي الضفة الغربية الذي يؤثر على الحياة اليومية للسكان المدنيين اقتصادياً واجتماعياً وتعليمياً، ويقسم أراضي الضفة الغربية إلى كانتونات تعيق قيام الدولة الفلسطينية، وناشد محبي السلام ومراكز حقوق الإنسان المحلية والإقليمية والدولية وكافة المحافل الدولية إدانة بناء الجدار العنصري، وطالبت محكمة العدل الدولية أن تدينه وتعمل على إلغائه وإزالته.

وقد أعلنت جامعة الدول العربية يوم ٢٤ فبراير/شباط يوماً عربياً للتضامن مع الشعب الفلسطيني في مواجهة جدار الفصل العنصري، وقد شارك الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الإنسان في هذه المناسبة وألقى كلمة جاء فيها: أن موقع هذا الجدار هو استراتيجية إستراتيجية إسرائيلية لضم الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفرض حل عنصري لإهدار الحقوق الثابتة والغير قابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، وهي استراتيجية لم تغب عن أهداف إسرائيل منذ تأسيسها عام ١٩٤٨ إلى احتلالها لكامل التراب الفلسطيني عام ١٩٦٧ ثم بدء مفاوضاتها مع منظمة التحرير وتوصلها إلى منظومة اتفاقات أوسلو عام ١٩٩٣ تحت وطأة

نيرانها باتجاه المنازل السكنية مما أدى إلى سقوط ٢١ مدني فلسطيني من بينهم ٩ أطفال وامرأتان، وقد بررت قوات الاحتلال عملية التوغل بالبحث عن أحد المطلوبين ويدعى أشرف عدنان أبو لبده والذي استشهد أثناء تبادل إطلاق النيران مع قوات الاحتلال.

وفي ١١ فبراير/شباط باقتحام حي الشجاعية شرق مدينة غزة ومخيم رفح جنوب القطاع تعزيزها الطائرات المروحية وفتحت النيران بشكل عشوائي مما أسفر عن مقتل ١٢ فلسطينياً وتفجير منزلاً فوق رؤوس قاطنيه مما أسفر عن استشهاد ٣ آخرين، في الوقت الذي أصيب فيه ٦٠ شخص من بينهم ٣٣ طفل بجراح عديدة. وفي مخيم رفح توغلت قوات الاحتلال بمساندة المروحيات في المخيم المجاور للشريط الحدودي في مصر جنوب المدينة وقامت بقصف المنطقة بشكل متتابع لعدة ساعات مما أدى إلى استشهاد ٣ مدنيين فلسطينيين وإصابة ١٧ آخرين من بينهم ١٠ أطفال، وفي أثناء توغلها قامت قوات الاحتلال دمرت ٢٤ منزلاً تم تدمير ٦ منهم بشكل كلي، كما دمرت ٣ مدارس تتبع اثنتين منهم وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين.

وعلى صعيد عمليات الاغتيال والتصفيات الجسدية المعلنة من قبل أجهزة الأمن الإسرائيلية قامت قوات الاحتلال في ٣٠ يناير/كانون ثان باغتيال مواطن فلسطيني بعد أن حاصرت في أحد المنازل في بلدة بيت عوا جنوب غربي مدينة الخليل وادعت قوات الاحتلال أنه مطلوب لها منذ ستة أعوام لانتمائه إلى

المتطلبات المادية لصموده، مؤكداً أن غياب إرادة سياسية لتطبيق ما الزمنا به أنفسنا، لن يأخذنا أحد على محمل الجد في المطالبة بإلزام إسرائيل للكف عن صحافاتها ووقف أطماعها واعتداءاتها المستمرة، والعبث بمقدرات الشعب الفلسطيني.

وميدانيا

صعدت قوات الاحتلال الإسرائيلية جرائمها العنصرية بحق الشعب الفلسطيني بهدف تحطيم إرادته ووقف المقاومة المشروعة، كما واصلت سياسة الاغتيال والتصفيات الجسدية لكوادر ورموز المقاومة، كما كثفت أعمالها الانتقامية ضد منفذي العمليات الاستشهادية أو المطلوبين لها، وذلك بتفجير وهدم منازلهم وتشريد أسرهم.

وفي الوقت الذي صعدت فيه قوات الاحتلال حصارها الشامل على الأراضي الفلسطينية في انتهاك صارخ للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تواصلت على قدم وساق أعمال البناء في الجدار الفاصل داخل أراضي الضفة الغربية، فقد قامت قوات الاحتلال في الأول من فبراير/شباط باقتحام مدينة أريحا بالآليات المدرعة وفتحت نيرانها بشكل عشوائي باتجاه المنازل السكنية مما أسفر عن استشهاد شخصين وإصابة العشرات. وفي ٨ فبراير/شباط توغلت قوات الاحتلال معززة بحوالي ٢٠ آلية عسكرية ثقيلة وبمساندة المروحيات في حي السلام المجاور للشريط الحدودي مع مصر جنوب مدينة رفح، وقامت بفتح

الانتفاضة الفلسطينية الأولى، وتقوم على معادلة التفاوض من أجل التفاوض بحجة التوصل من قداسة مواعيد تنفيذ الالتزامات كما ذكر رابين، أو التوصل من مضمون هذه الاتفاقات كما فعل ناتنياهو أو هدم المعبد بأسره كما يفعل شارون باستباحة مناطق الحكم الذاتي وإعادة احتلالها انتهاء ببناء الجدار العازل وطرح مشروعاته بنقل قطاعات مستعمرين من قطاع غزة إلى الضفة، أو نقل أخرى من داخل الخط الأخضر إلى الأراضي المحتلة وكأنه.

وأضاف أنه لن يوقف الجدار العنصري الكرية قرار من محكمة العدل الدولية بعدم شرعية إقامته، ولا أقصد أن أقل من شأن الجهود القانونية والسياسية التي يمثلها إجراء إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية، ولا الفائدة السياسية التي يمكن أن نجنيها إذا ما انتصفت هذه المحكمة للحق الفلسطيني، ولكن ما أقصده هو أنه طالما كان الجدار حلقة في استراتيجية تركز الاحتلال العنصري الإستيطاني لفلسطين، فإن مواجهته لن تتأتى إلا بمواجهة أصل المشكلة وليس فرعها، وهي قضية الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، ولهذا طريق واحد عرفته كل الأمم الحية، هو طريق النضال من أجل حقوقها وعدم المساومة عليها، وهو امر يخص الأمة العربية كلها وليس الشعب الفلسطيني وحده.

وطالب الدول العربية الالتزام بما تتخذونه من قرارات في القمم العربية المتتالية ووقف كل أشكال التطبيع مع إسرائيل، وتطبيق قرارات المقاطعة ودعم نضال الشعب الفلسطيني، وتوفير

وقائع ومتابعات

حركة حماس.

كما اغتالت قوات الاحتلال المواطن جهاد إسماعيل أبو غالية سويطي ٤٠ عاماً بدم بارد فبعد أن أصابته بطلق ناري في القدم قامت بسحبته خارج منزله وفتحت النيران على جسده من قرب مما أسفر عن استشهاده.

وعلى صعيد آخر تواصلت اعتداءات المستوطنين الإسرائيليين على الفلسطينيين ففي محافظة الخليل جدد المستوطنين أعمالهم العدوانية ضد المزارعين حيث قاموا بمهاجمتهم بالأسلحة النارية وأجبروهم على ترك بيوتهم الطينية ومن ثم أطلقوا النيران على تلك المنازل بهدف تدميرها. وهاجم خمسة عشر مستوطن من مستوطنة كريات أربع شرقي مدينة الخليل المواطنين المقيمين في واد النصارى بالجارة والقضبان الحديدية مما أسفر عن إصابة عدد من المواطنين بجروح متفاوتة.

السودان

اتفاق بين الحكومة والحركة

الشعبية على تقاسم الثروة السودانية

وقعت الحكومة السودانية والحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان اتفاقاً لتقاسم الثروة بنيفاشا/كينيا أثناء جولة المفاوضات الأخيرة التي امتدت من ٤ ديسمبر/كانون أول وحتى ٢٦ يناير/كانون ثان، في إطار العملية السلمية التي ترعاها منظمة (ايغاد) بهدف الوصول إلى حل شامل ونهائي للأزمة السودانية، وحسمت

الاتفاقية، التي وقعت في ٧ يناير/كانون ثان، مسألة واحدة من المسائل موضوع التفاوض التي تشمل أيضاً تقاسم السلطة ووضع ثلث مناطق متنازع عليها. وكانت الإدارة الأمريكية قد مارست ضغطاً كثيفاً على الطرفين لإنجاز اتفاقية سلام شاملة قبل نهاية العام المنصرم.

حوت الاتفاقية أسساً لتقاسم الثروة خلال الفترة ما قبل الانتقالية والانتقالية غطت ملكية الأراضي والموارد الطبيعية والموارد النفطية وغير النفطية والهيئة المالية وإعادة إعمار الجنوب والمناطق الأخرى التي تأثرت بالحرب، وتناولت المبادئ العامة التي اتفق عليها الطرفان في تقسيم ثروة السودان بالطريقة التي ارتأيا أنها عادلة وتمكن كل مستوى حكومي من تحمل وإدارة مسؤولياته القانونية والدستورية، وترتفع مستوى الحياة والظروف المعيشية لكل السودانيين اعتماداً على فرضية أن لكافة مناطق السودان الحق في التطور.

تناولت الاتفاقية ملكية الأراضي والموارد الطبيعية وتم الاتفاق على إنشاء مفوضية قومية للأراضي ومفوضية أخرى للأراضي في الجنوب وسلطات كل مفوضية والإطار القانوني لعملهما.

وبالنسبة للموارد النفطية، اتفق الطرفان على أسس لتقسيمها وعلي إطار لإدارة وتطوير قطاع النفط، واتفقا على تخصيص نسبة ٢% للولايات المنتجة للنفط و ٥٠% من صافي دخل البترول المنتج في جنوب السودان لحكومة الجنوب وذلك ابتداء من بداية الفترة ما قبل الانتقالية على أن تؤول نسبة الـ ٥٠% الباقية للحكومة المركزية

والولايات في شمال السودان، واتفقا أيضاً على إنشاء مفوضية قومية للبترول تضطلع بمهمة رسم السياسات العامة والموجهات المتعلقة بتنمية وإدارة قطاع النفط.

أما بالنسبة لعقود البترول القائمة قبل تاريخ توقيع الاتفاق الشامل، فقد اتفق الطرفان على عدم خضوعها لأي تفاوض جديد لكن الاتفاقية سمحت للحركة الشعبية بتعيين عدداً محدوداً من الممثلين للإطلاع عليها مع تعهدهم بالتزام السرية.

وفى تقسيم العائدات غير النفطية، أعطت الاتفاقية الحكومة القومية حق التشريع وتحديد وجباية الضرائب والرسوم الجمركية وعائدات الموانئ البحرية والجوية ورسوم الخدمات الأخرى والقروض بما في ذلك الاستدانة من النظام المصرفي. وحددت الاتفاقية العائدات التي هي من حق حكومة جنوب السودان، وأعطتها ٥٠% من العائدات غير البترولية التي تحصل عليها الحكومة القومية من الجنوب.

وتناولت الاتفاقية أسس تقسيم أصول وممتلكات الحكومة وتمويل الفترة الانتقالية حيث اتفق الطرفان على أن تساعد الحكومة القومية، خلال الفترة الانتقالية، الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان في تأسيس حكومات انتقالية جديدة على مستويات الولايات في جنوب السودان، وتحمل حكومة الجنوب تكاليف تأسيس مختلف مستويات الحكومة بمساعدة المجتمع الدولي.

وبالنسبة للسياسة المالية وسياسات المصارف والعملة اتفق الطرفان على

والوضع الإنساني يتدهور في دارفور

إزاء التدهور السريع للوضع الإنساني في منطقة دارفور بالسودان، وإزاء الأنباء التي تتحدث عن وقوع انتهاكات واسعة النطاق ضد المدنيين بما في ذلك عمليات القتل والاعتصاب وإحراق قري بأكملها" وأضاف أن الوضع الأمني "يعرقل بشدة جهود المعونة الإنسانية، لأن عمال الإغاثة لا يستطيعون الوصول إلى العديد من المدنيين البالغ عددهم مليون نسمة والذين تضرروا من النزاع".

ورغم إعلان الرئيس عمر البشير، في ٩ فبراير/شباط، انتهاء العمليات العسكرية في ولايات دافور الثلاث وإخماد التمرد عسكرياً من قبل الحكومة، إلا أن المعلومات اللاحقة الواردة من المنطقة تشير إلى تجدد المعارك خلال منتصف فبراير/شباط في عدة مناطق قرب مدينة الجينية بولاية غرب دارفور وفي منطقة شرق جبل مرة وبالقرب من مدينة الضعين بولاية جنوب دارفور، وهو أمر يتطلب ضرورة أن يلجأ جميع أطراف النزاع إلى تسوية الأزمة سلمياً.

والمنظمة إذ ترحب بما ورد في إعلان الرئيس البشير الأخير بفتح مسارات الإغاثة للمنظمات الوطنية والأجنبية وإيصالها للمحتاجين واتخاذ الترتيبات لضبط حيازة السلاح من الأفراد والمجموعات بدافور، ودعوته لعقد مؤتمر جامع للتنمية والسلام والتعايش بالمنطقة، فأنها تعيد مطالبتها بضرورة أن تركز إلى أي تسوية للنزاع على احترام حقوق الإنسان وأن يتم التحقيق في الانتهاكات التي وقعت من قبل كافة الأطراف ومساءلة مرتكبيها.

من ناحية أخرى أدى انهيار مفاوضات السلام التي كانت ترعاها الحكومة التشادية بين الحكومة السودانية و"حركة تحرير السودان"، قائدة التمرد في دارفور، إلى عدم تجديد هدنة وقف إطلاق النار التي أبرمت بين الطرفين في سبتمبر/أيلول الماضي والتي انتهت أجلها في ٤ ديسمبر/كانون أول، مما قاد إلى انفجار الأوضاع الأمنية والعسكرية في الإقليم بصورة غير مسبوقة.

فقد أعلنت الحكومة حال انهيار المفاوضات، في ديسمبر/كانون أول، التعبئة العامة وفرضت حظر التجوال في ولايات دارفور الثلاث ووعدت بردع المتمردين وحسم الوضع عسكرياً فاندلعت في أعقاب ذلك معارك عنيفة على نطاق واسع من الإقليم بين قوات الطرفين استخدم فيها الجيش الحكومي القصف الجوي الكثيف لعدة مناطق وأسفرت حصيلة المعارك عن سقوط مئات القتلى بين جنود الطرفين ووسط المدنيين، وتجددت جراء ذلك موجات النزوح داخل الإقليم والتجأ عشرات الآلاف إلى دولة تشاد المجاورة فيما انسحبت من الإقليم المنظمات العاملة في مجال الغوث الإنساني التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، للتدهور الأمني، مما أنشأ وضعاً إنسانياً مأسوياً بين المتضررين.

وقد عبر الأمين العام للأمم المتحدة عن قلقه للوضع في دارفور وصرح في ٩ ديسمبر/كانون أول بأنه "يشعر بالذعر

إنشاء نظامين مصرفيين في السودان خلال الفترة الانتقالية وهما نظام مصرفي إسلامي يستخدم وسائل مصرفية إسلامية لتطبيق السياسة المالية القومية في الشمال، وآخر يستخدم وسائل مالية عادية تطبق في جنوب البلاد، وتبعاً لذلك تعاد هيكلة بنك السودان المركزي خلال الفترة قبل الانتقالية بغرض عكس ثنائية النظام المصرفي في السودان على أن يتبنى البنك المركزي برنامجاً لإصدار عملة جديدة خلال الفترة الانتقالية وإلى حين ذلك تكون العملات المتداولة في الجنوب معترفاً بها.

وفي التنمية وإعادة الأعمار اتفق الطرفان على إنشاء صندوق لإعادة إعمار وتنمية الجنوب لطلب وجمع التبرعات والمساعدات والتمويل من المانحين من داخل وخارج السودان، واتفقا على إعادة أعمار وإعادة تأهيل البنيات التحتية في الجنوب وإعادة توطين واستيعاب النازحين داخل وخارج السودان، وتكون حكومة جنوب السودان هي المسؤولة عن الإنفاق من هذا الصندوق.

ووفقاً أيضاً على صندوق قومي للتنمية وإعادة الأعمار تنشئة الخزانة تكون مهمته تنمية المناطق المتأثرة بالحرب والمناطق المتخلفة خارج جنوب السودان.

واعترف الطرفان بالحاجة إلى تأسيس صندوقين للمانحين خلال فترة ما قبل المرحلة الانتقالية إحداها خاص بالحكومة القومية والثاني خاص بحكومة جنوب السودان، وذلك بغرض دعم المنصرفات العاجلة للميزانية العادية وميزانية الاستثمار.

وقائع ومتابعات

السعودية

اختتام اللقاء الوطني الثاني بمكة المكرمة

تعهد الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي عهد المملكة العربية السعودية، بمواصلة عملية الإصلاحات التدريجية والمعتدلة بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية وبعيداً عن المزايدات وذلك في ختام اللقاء الوطني الثاني للحوار الذي انعقد في مكة المكرمة في يناير/كانون ثان ٢٠٠٤ وذلك خلال استقبال الأمير للمشاركين الذين نقلوا إليه التوصيات التي توصلوا إليها وكذلك البيان الختامي الذي لم يعلن مضمونه ولا مضمون التوصيات التي إنتهى إليها اللقاء. وحض الأمير عبد الله المشاركين في الحوار الوطني على مواصلة الحوار واقتراح أن يكون لقاءهم كل ٣ أشهر بدلاً من أربعة، وأن يعقدوا اجتماعاتهم في أماكن متفرقة من المملكة.

رأي المعارضة السعودية

وقد أعرب معارضون سعوديون في المنفى وأنصار إقامة ملكية دستورية في السعودية عن خيبة أملهم إزاء ما أسموه تردد الحكومة بالمضي في مسيرة الإصلاح في المملكة.

واعتبر سعد الفقيه المتحدث باسم الحركة الإسلامية للإصلاح المعارض ومقرها لندن أن ما يسمى بالحوار الوطني هو مجرد إضفاء شرعية على قرارات تتخذها الدولة لتنفيذ أوامر أميركية.

وأوضح الفقيه أن الحوار الوطني لم يتطرق للقضايا السياسية ولا للمشاركة

والمحاسبة والشفافية ولا لإصلاح القضاء والإصلاح الإداري والمالي ولا للاستبداد السياسي المطلق وكلها أولويات.

وأشار إلى أن كلمة الأمير عبد الله تغلق الباب بالكامل أمام المطالبة بملكية دستورية كان دعا إليها ١١٦ ناشطاً سعودياً سلموا عريضة للمسؤولين السعوديين يوم ١٦ ديسمبر/كانون أول ٢٠٠٣ تدعو لتحويل المملكة السعودية إلى ملكة دستورية كما تدعو إلى إصلاح دستوري شامل.

وأوضح عبد العزيز خميس مدير المركز السعودي لحقوق الإنسان ومقره لندن أن النظام السعودي يتهرب من حل المشاكل الملحة والرئيسية للسعوديين وهي المشاركة في صنع القرار السياسي، وحذر خميس من أنه إذا واصل النظام الاستبداد بالسلطة فإنه يخشى أن يتحول الوضع الحالي إلى صراع عنيف في المستقبل.

أما الأكاديمية السعودية في لندن مضاًوى الرشيد فقد اعتبرت أن الدعوة إلى التطوير تهدف إلى مواجهة التطرف والعنف في حين أن التطور الحقيقي يمر عبر الحوار بين كافة الأطراف وأضافت أن الإصلاح بالنسبة للنظام السعودي يعني قبول مشاريع الدولة دون نقاش.

إصلاح الداخل

اعتبر متروك الفالح أستاذ العلوم السياسية في جامعة الملك سعود أن لا جديد في كلمة الأمير عبد الله، وأضاف "كان يحذونا الأمل بأن تكون هذه المبادرة واضحة المعالم وأيضاً محدودة المراحل". ويؤكد عبد الله الحامد أستاذ اللغة

العربية في جامعة الإمام بالرياض - والذي يؤكد أنه دخل السجن مراراً وطرد من الجامعة بسبب نشاطه السياسي - أن الإصلاحيين يريدون تغييراً هادئاً ولا يريدون استفزاز الحكومة.

وكانت الدورة الأولى من الحوار الوطني عقدت بالرياض في يونيو/حزيران ٢٠٠٣ بمبادرة من الأمير عبد الله. ودعت الدورة الأولى إلى القيام بإصلاحات عميقة في المملكة وإلى مشاركة سياسية أوسع ومزيد من الاستقلالية للقضاء وتوزيع عادل للثروة. وعبرت عن رفضها للتطرف الديني مؤكدة على ضرورة الحوار من أجل تعايش أفضل.

الكويت

مجلس الأمة الكويتي يناقش تعديل المناهج الدراسية

في جلسة مجلس الأمة التي عقدت في ٣٠ ديسمبر/كانون أول والتي اقتضت مناقشتها على الاستراتيجية الجديدة للتعليم، حذر أعضاء مجلس الأمة الكويتي وزير التربية والتعليم رشيد الحمد من إجراء أي تعديل في مناهج التربية الإسلامية، مطالبين أن يقتصر التعديل على المواد العلمية بحيث تتماشى مع تطورات العصر ومتطلبات سوق العمل.

وكان ١٦ نائب قد تقدموا بطلبات لمناقشة تعديل المناهج التربوية والإسلامية، وتمنى النائب الدكتور حسن جوهر أن لا تخضع الحكومة لأية إبتزازات أو تهديدات خارجية وتقوم

الوطني والملكية الدستورية بما في ذلك مبدأ التعددية السياسية والحزبية وتداول السلطة.

وأكد البيان في ختام المؤتمر على أن تكون التعديلات الدستورية تقدمية بما يعزز المشاركة الشعبية وأن يكون التعديل الدستوري محدداً في مسمى الدولة ونظام المجلسين، مجدداً رفض الجمعيات لأى تعديل أحادى الجانب.

ودعا إلى إصدار عريضة شعبية تعبر عن رأى الشعب فيما يخص مستقبله ومستقبل الأجيال القادمة. وأخيراً طالب المؤتمر بإطلاق مشروع وطنى متكامل تتبناه الجمعيات السياسية المعارضة للتوعية بمبادئ المواطنة الدستورية. وكان المؤتمر قد أثار جدلاً واسعاً حيث أعلنت الحكومة رفضها مشاركة ضيوف عرب وأجانب فى مناقشاته، ومنعتهم من دخول البحرين يوم ١٣ فبراير/شباط ٢٠٠٤. كما اضطرت منظمو المؤتمر إلى عقده فى نادى العروبة شرقى العاصمة بعد اعتذار فندق راديسون ساس عن استضافته.

وقد منعت السلطات البحرينية كل من الدكتور على الكواري من قطر، وعدنان عبد الصمد والدكتور عبد المحسن جمال والنائب أحمد السعدون رئيس مجلس الأمة الكويتى السابق من الكويت، وجوستوك مندوب منظمة هيومن رايتس ووتش الأمريكية، كما منعت الخبرة الدستورية والناشطة الحقوقية سمانتا نايت والدكتور مارتن لو خبير الدراسات الشرقية بجامعة لندن وأجبرتهم على العودة.

من جانبه قال رئيس جمعية العمل الوطنى الديمقراطى عبد الرحمن النعيمي

وإثارة الفتنة ومحاربة الأديان، وموضوعات التسامح والإخاء والمساواة، وموضوعات التمسك بالتعاليم السامية للإسلام.

ويعتبر مسؤولون فى الحكومة أن خطط تطوير المناهج أسئ فهمها من بعض النواب، ولا يستبعدون فى الوقت نفسه عدم مناسبة بعض المفاهيم الموجودة فى المناهج مع الواقع السياسى الدولى.

وأكد المستشار الإعلامى لرئيس الوزراء السيد سامى النصف إن تطوير المناهج يهدف إلى إعداد الإنسان والشباب الكويتى لمرحلة العولمة وبيئة التنافس الاقتصادى والعلمى التى يشهدها العالم الآن، ويرى النصف عدم ارتباط الإرهاب بدين أو فكر محدد، وقال أن فى السبعينيات وقعت هجمات وخطف طائرات وأعمال إرهابية كثيرة لم يكن للإسلاميين دخل بها. وأضاف ربما لدينا فى مناهجنا قراءات خاطئة للتاريخ أو تضخيم غير واقعى للذات وتميزنا كأمة عن باقى الأمم، مما يساعد على نمو الفكر المتطرف والتعصب وكراهية الآخرين.

البحرين

مؤتمر البحرين الدستورى يدعو الحكومة للحوار

دعت أربع جمعيات سياسية بحرينية معارضة فى ختام مؤتمر دستورى بالمنامة فى ١٦ فبراير/شباط ٢٠٠٤ الحكومة إلى الحوار مع أطراف المعارضة للوصول إلى حل للأزمة الدستورية، مؤكدة تمسكها بميثاق العمل

بتعديل مناهجها التعليمية بما يتناسب مع تلك التهديدات.

وعلى رغم غلبة المتحفظين عن التعديل فإن نواباً أيدوا تعديل المناهج، وأكدوا أن تعديل المناهج أمر مطلوب لإدخال مستجدات التكنولوجيا، وإذا كان التطرف والإرهاب موجودان فى بعض مواد المناهج فيجب أن تحذف.

وفى ختام الجلسة تقدم عدد من النواب بتوصيات لوزير التعليم تتعلق بالاستراتيجية الجديدة للتعليم فى الكويت، لكن نظراً لعدم اكتمال النصاب القانونى، قرر رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافى تأجيل التصويت عليه للجلسة المقبلة.

وكانت وزارة التربية والتعليم شكلت قبل شهور لجاناً لمراجعة ورصد مناهج التربية الإسلامية واللغة العربية والتاريخ والمواد الاجتماعية الأخرى، فى ضوء الحديث دولياً عن علاقة محتملة بين بعض ما تطرحه مناهج التعليم فى العالم العربى بأعمال العنف التى تقوم بها جماعات إسلامية. وكشف وكيل وزارة التربية الدكتور حمود السعدون خلال حديثه للنواب أن مصطلحات مثل الجهاد وعلاقة المسلمين بأصحاب الأديان الأخرى كانت ضمن العناصر التى اهتمت بها لجان المراجعة، لكنه قال أيضاً أنه لم يتم رصد حالات محددة كانت فيها المواد التربوية محتوية على ما يمكن أن يطلق عليه تحريضاً على التطرف وقال السعدون أن لجان مراجعة المناهج حلت كتب المناهج وفرزتها إلى ثلاثة موضوعات هى: الموضوعات الخارجة عن الأهداف التربوية التى تدعو إلى العنف والتعصب

فى تصريحات صحفية أن السلطات لم تقدم تبريرات لمنعها المشاركين الأجانب لأنها لا تريد مناقشة الشأن الداخلى، مشيراً إلى أنه تم استدعاء دستوريين من قبل ولم تكن هناك اعتراضات من السلطات.

وأوضح عبد الله هاشم المحامى من التجمع الوطنى الديمقراطى أن الديمقراطية فى البلاد مازالت بخير رغم تحفظه على منع السلطات الضيوف الأجانب من المشاركة. وأشار على أن الضيوف يجب أن يتفهموا الوضع فى البحرين بشكل أعمق خصوصاً أنه موضوع شائك ذو عمق طائفى ويتحدث عن أقلية وأغلبية، وأكد أن السلطات لم تمنع المؤتمر أو الندوة وإنما طالبت المنظمين بتقديم أسمائهم وأسماء المشاركين لأخذ تصريح وفقاً للقانون.

موقف الحكومة

وصدر بيان باسم العاهل البحرينى حمد بن عيسى آل خليفة أكد على رفض ما وصفه بتدخل الأجانب فى بحث الشؤون الداخلية لمملكة البحرين.

وأوضح وزير الإعلام نبيل الحمر أن المؤتمرين يريدون مناقشة الدستور وهى قضية هامة ولا يعقل أن تتم دعوة أجانب دون أخذ موافقة الحكومة، ونفى أن تكون الخارجية قامت بأى اتصالات لمنع مشاركة نواب من دول أخرى. وأشار إلى أن الحكومات الأخرى تعرف موقف البحرين حيال التدخل بالشؤون الداخلية ومن ثم تصرفت من تلقاء نفسها.

موقف الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان
أصدرت الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان بياناً ثمنت فيه على الخطوات

الإيجابية التى تمت فى عهد الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين، والمتمثلة فى إنهاء الأوضاع الاستثنائية التى سادت البلاد منذ حل المجلس الوطنى فى أغسطس/أب ١٩٧٥، وإصدار العفو العام غير المشروط، وإلغاء قانون أمن الدولة ومحكمة أمن الدولة، والسماح بهامش معقول من حرية التعبير، والترخيص للجمعيات السياسية والعديد من الجمعيات الأهلية الأخرى بالعمل، وإجراء أول انتخابات بلدية وبرلمانية فى البلاد ومساواة المرأة بالرجل فى الحقوق السياسية وغير ذلك من الإصلاحات، الأمر الذى أشاع أجواء من الانفتاح بدل التشنج، والحوار بدل القطيعة بين الحكم والشعب.

إلا أن الجمعية تشعر ببالغ القلق حول ما حدث مؤخراً بالنسبة لعقد المؤتمر الدستورى الذى تقليمه أربع جمعيات سياسية معارضة وعدم السماح لشخصيات خليجية وعربية وعالمية مشاركة فى المؤتمر بالدخول إلى البلاد، ودعت الجمعية الحكومة إلى فتح حوار مع كافة فعاليات المجتمع المدنى حول المسألة الدستورية والتشريعية من أجل التوصل إلى توافق مشترك بين الحكم والشعب بما يحقق مزيداً من الديمقراطية ويعزز بناء دولة القانون والمؤسسات.

وأكدت الجمعية فى بيانها أنها بينت موقفها تجاه دستور مملكة البحرين وذلك فى عدة مناسبات أهمها رسالة رفعتها لجلالة الملك بتاريخ ١١ فبراير/شباط ٢٠٠١ إلى جانب نشر هذا الرأى مفصلاً فى التقرير السنوى ٢٠٠١-٢٠٠٢ الذى

صدر عن الجمعية ومن هذا المنطلق ناشدت الجمعية جلالة ملك البحرين وسمو رئيس الوزراء وكذلك المجلس الوطنى بما يلى:

١- فتح حوار حول الدستور بين الحكم وفعاليات المجتمع المدنى السياسية والاجتماعية ووضع آليات لتطويره بما يضيف مكتسبات أكبر للشعب ويحقق له المزيد من الحقوق والحريات السياسية والمدنية فى ضوء التطور الذى شهدته هذه الحقوق على المستوى الدولى.

٢- إصدار قانون جديد ينظم عمل الجمعيات الأهلية والسياسية يحل محل القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٨٩ ويعطى مؤسسات المجتمع المدنى هامشاً أكبر من حرية التحرك واستقلالية القرار.

٣- سرعة إصدار قانون ينظم عمل الأحزاب السياسية.

٤- إعادة النظر فى القوانين السارية والتشريعات الوطنية وتعديلها بما يتوافق مع الدستور والمعايير والاتفاقيات الدولية وبما يحقق المزيد من الحريات والحقوق للشعب.

٥- التصديق على الاتفاقيات والعهود الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وخصوصاً العهدين الدوليين والمحكمة الجنائية الدولية والبروتوكولات الاختيارية.

يشار إلى أن الجمعيات المنظمة للمؤتمر هى جمعية الوفاق الوطنى الإسلامية وجمعية العمل الوطنى الديمقراطى وجمعية العمل الإسلامى والتجمع القومى الديمقراطى.

وقاطعت هذه الجمعيات الانتخابات التشريعية التى جرت فى أكتوبر/تشرين

العامين الماضيين.

المغرب

عفو ملكي جديد

أعلنت وزارة العدل أن العاهل المغربي أصدر عفواً كاملاً أو جزئياً عن ٣٦٠ سجيناً بمناسبة عيد الأضحى، وقد استفاد ١٠٢ من عفو كامل فيما استفاد ٢٥٨ من خفض لعقوبات السجن والغرامات، واستفاد سجين واحد من تخفيف عقوبة السجن مدى الحياة إلى فترة محدودة. ولم يذكر إذا ما كان معتقلين سياسيين قد استفادوا من هذا العفو.

... بوليساريو تطلق سراح ١٠٠ أسير مغربي

في خطوة وتطور إيجابي مفاجئ يعبر عن تحريك لملف الأسرى واختراق في قضية الصراع بين المغرب والبوليساريو، أعلنت قطر عن نجاحها في جهود وساطة لإطلاق سراح ١٠٠ من أسرى المغرب لدى البوليساريو.

وأعرب مسئول مغربي إلى أن قرارات مجلس الأمن الدولي دعت إلى الإفراج الفوري عن جميع الأسرى الذين كان عددهم يزيد عن ٦٠٠ قبل الإعلان عن الإطلاق الأخير، ورأى أن الدوافع الإنسانية تفوق أي خلافات سياسية في هذا الصدد، لكنه نفى وجود أسرى ينحدرون من أصول صحراوية في المغرب.

على الجانب الآخر أشارت جبهة البوليساريو إلى أن قرار إطلاق الأسرى يعد تعبيراً عن النية الطيبة وأنها لا تدخر أي جهد بقصد المساهمة في إقرار سلام

أول ٢٠٠٢ احتجاجاً على التعديلات الدستورية التي رأى أنها منحت صلاحيات تشريعية متساوية لمجلس النواب المنتخب ومجلس الشورى المعين من قبل الحكومة.

تونس

قانون جديد لمكافحة الهجرة غير المشروعة

صادق مجلس النواب على مشروع قانون حول جوازات السفر ووثائقه لمكافحة الجريمة المنظمة وظاهرة الهجرة غير المشروعة والتي زادت بصورة كبيرة خلال الفترة الماضية انطلاقاً من السواحل التونسية.

وأكدت السلطات أن هذا القانون الجديد جاء لصد الثغرات التشريعية والحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وأشارت إلى أنه تم إحباط ٢٩٠ عملية هجرة سرية عام ٢٠٠٢، و٢٠٠ عملية سنة ٢٠٠٣.

ونص القانون على المطالبة بوثائق سفر جديدة من شأنها مراقبة الأشخاص الذين لهم علاقة بالهجرة غير المشروعة وإقرار عقوبات ملائمة لخطورة الأفعال ونتائجها على الأشخاص والبلاد.

ووفقاً لهذا القانون تم تغليظ العقوبات بالنسبة لمختلف الجرائم المتصلة بعملية الهجرة غير المشروعة بين السجن لمدة ٣ سنوات و ٢٠ سنة بالإضافة إلى غرامات مالية تراوحت بين ٨ و ١٠٠ ألف دينار.

ويأتى هذا القانون في إطار مجموعة من الإجراءات والاتفاقيات التي شاركت فيها تونس والتي تهدف إلى الحد من هذه الظاهرة التي أودت بحياة المئات خلال

عادل نهائى في الصحراء الغربية على أساس الاحترام الصارم لحقوق الشعب الصحراوي في تقرير المصير.

بهذه الخطوة ارتفع عدد الأسرى المغاربة الذين اطلقتهم بوليساريو إلى ١٧٤٣ أسير منذ إبرام وقف إطلاق النار مع المغرب سنة ١٩٩١، لكن بوليساريو أشار إلى استمرار المغرب في عدم إجلاء مصير ١٥٠ محارب صحراوي يفوق و ٥٠٠ مفقود مدني.

.. لجنة مكافحة التعذيب تنتقد المغرب

أعربت لجنة الأمم المتحدة لمكافحة التعذيب عن قلقها من تمديد أمد الحجز الاحترازي، وهي الفترة التي تزداد فيها مخاطر ممارسة التعذيب، كذلك أعربت اللجنة عن أسفها لتزايد عدد الاعتقالات لأسباب سياسية وعدد المعتقلين والمساجين.

واتهمت اللجنة الأجهزة الأمنية بممارسة التعذيب، وأشارت إلى تزايد عدد الشكاوى منه وأوضحت أن هناك معاملات مشينه وغير إنسانية ومهنية تورطت فيها مديرية مراقبة الأراضي المغربية.

وأوصت اللجنة باتخاذ تدابير لتفادي إفلات المسؤولين عن التعذيب من العقوبات، وطالبت بتحقيق عادل ونزيه في هذه الجرائم وإحاق العقوبات المناسبة بمرتكبي هذه الأعمال وتعويض الضحايا بشكل عادل.

كذلك أشارت اللجنة في المقابل بالإفراج عن عدد من المعتقلين السياسيين والجهود الكثيرة التي تبذل في مجال التأهيل والتعليم في مجال حقوق الإنسان ودفع تعويضات للأضرار التي لحقت

وقائع ومتابعات

السامى لحقوق الإنسان، والذي يتضمن قيام المفوضية بتقديم المشورة والدعم الفنيين للجامعة فى مهمتها لتحديث الميثاق.

وفى هذا السياق، اتفق الجانبان على تشكيل فريق من الخبراء العرب العاملين فى لجان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وضم الفريق كل من "د.إبراهيم الشدى" (السعودية)، والسفير "أحمد توفيق خليل" (مصر)، و"د.حاتم قطران" (تونس)، و"د.غالية محمد بن حمد آل ثان" (قطر)، و"د. ليلي زروقى" (الجزائر) رئيساً للفريق الذى تولى التنسيق مع الأمانة العامة للجامعة العربية وإدارة حقوق الإنسان فيها، ومع رئاسة اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان، وكذا مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامى لحقوق الإنسان من خلال "أ.فرج فنيش" منسق برامج المنطقة العربية فى المفوضية.

عقد فريق الخبراء عدة اجتماعات ولقاءات خلال شهر ديسمبر/كانون أول مع مختلف الفعاليات المعنية بحقوق الإنسان، ومن بينها اللقاء لمسئولى المنظمات غير الحكومية المعنية، ومنها المنظمة العربية لحقوق الإنسان التى قدمت ملاحظاتها على الميثاق وعلى صيغة التحديث التى نتجت عن مناقشات الدوريتين الأولى والثانية للجنة.

وقد انتهى فريق الخبراء إلى إنجاز صيغة مقترحة لتحديث الميثاق تتوافق مع معايير الشريعة الدولية لحقوق الإنسان وتبنى عليها، عرضت على اللجنة الدائمة فى اجتماعها الثالث. وقد انتهت المناقشات اعتماد صيغة

لديمقراطية خطوة لا غنى عنها لتحقيق الإصلاح السياسى الشامل، فإن المنظم تتاشد البلدان العربية التى لازالت تطبق هذه العقوبة بوضع نهاية لها.

كما تتاشد جميع البلدان العربية بإطلاق سراح جميع الصحفيين المحتجزين والمُسجونين فى قضايا الرأى".

المنظمة ترحب بخطوة

تحديث الميثاق العربى لحقوق الإنسان وتدعو لاستكمال عملية التحديث

انتهت اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان فى جامعة الدول العربية فى ١٤ يناير/كانون ثان من اجتماعاتها الاستثنائية المخصصة لتحديث الميثاق العربى لحقوق الإنسان الصادر فى العام ١٩٩٤.

وكانت اللجنة قد شرعت فى عملية التحديث تلبية لمقررات المجلس الوزارى للجامعة العربية "اجتماع وزراء الخارجية العرب" الصادر فى مارس/آذار ٢٠٠١، وعقدت ثلاث دورات استثنائية فى يونيو/حزيران ٢٠٠٣، وأكتوبر/تشرين أول ٢٠٠٣، ويناير/كانون ثان ٢٠٠٤، والتى تابعت أعمالها المنظمة العربية لحقوق الإنسان بصفتها عضو مراقب لدى اللجنة.

وقد شهدت الدورتان الأولى والثانية جدلاً حول النتائج الصادرة عنهما، وما إذا كانت تمثل تحديثاً حقيقياً؟، وهو ما أطلق الدعوات لتفعيل مذكرة التفاهم الموقعة بين السيد "عمرو موسى" الأمين العام للجامعة العربية ومكتب مفوض الأمم المتحدة

بالأشخاص المفقودين وضحايا الاعتقال التعسفى.

مصر

ترحيب واسع بقرار إلغاء عقوبة الحبس فى قضايا النشر

أصدر الرئيس المصرى "محمد حسنى مبارك" قراراً بإلغاء عقوبة الحبس فى قضايا النشر، وجاء ذلك فى كلمته فى افتتاح المؤتمر العام الرابع للصحفيين والتى ألقاها بالنيابة عنه وزير الإعلام، وقد لاقى هذا القرار ارتياح كل الأوساط الصحفية، ومن المنتظر أن يتم إحالة مشروع القانون إلى مجلس الشعب للموافقة عليه وإقراره وقد أصدرت المنظمة العربية لحقوق الإنسان بياناً عبرت فيه عن موقفها من هذا القرار:

"تلقت المنظمة ببإلغ الترحيب والتقدير قرار السيد الرئيس حسنى مبارك بإلغاء عقوبة الحبس فى قضايا النشر الذى يشمل جميع الصحفيين والمواطنين المتعاملين فى النشر، واتخاذ كافة الإجراءات القانونية والتشريعية لتنفيذ هذا القرار خلال الأيام القادمة وتأكيد سيادته بأنه لن يتم حبس أى مواطن بسبب رأى منشور.

كما ترحب المنظمة بتأكيد السيد الرئيس بأن هذا القرار خطوة على طريق الحرية والديمقراطية ستتبعها خطوات أخرى.

والمنظمة إذ ترحب بهذا القرار الذى كان مطلباً مستمراً من مطالبها لما يحققه من تعزيز لمختلف الحريات وليس للصحفيين وحدهم، وما يتيح من تدعيم

فى صفقة التبادل والمتهم بالعلاقة مع حزب الله.

وعلى الصعيد الأمريكى، ذكرت المصادر الصحفية الأمريكية بشكل متواتر خلال شهرى ديسمبر/كانون أول، ويناير/كانون ثان أن وزير الدفاع الأمريكى يعد خطة لقيام قوات أمريكية خاصة بعمليات عسكرية خاطفة فى البقاع والجنوب لاغتيال من يصفهم بـ"إرهابيين" فى إشارة إلى تنظيم حزب الله اللبنانى.

ويعزز من مخاطر ذلك، الحاجة الإسرائيلية الماسة لتفتيس حالة الاحتقان الداخلية فى ظل استمرار الانتفاضة الفلسطينية وصمود الشعب الفلسطينى فى مواجهة العدوان والإرهاب اليومى، وكذا حاجة الإدارة الأمريكية لتعويض فشلها الذريع فى العراق وفى حربها المعلنة على الإرهاب، والتي لا تنقيد لمعايير الحروب زمانياً ومكانياً، وهو ما يمثل خطراً كبيراً على عودة مسار حقوق الإنسان فى لبنان إلى التدهور، وخاصة فى ضوء التحذيرات المستمرة للجان المراقبة التابعة للأمم المتحدة حول الخروق الإسرائيلية المتعددة للأراضى والأجواء اللبنانية.

والمنظمة إذ تكرر تهنتتها للبنان حكومة وشعباً ومقاومة على تحرير الأسرى، فإنها تؤكد على دعوتها لاستمرار التلاحم بين مختلف فئات الشعب اللبنانى، وتجدد مطالبتها للمجتمع الدولى ومؤسسات المجتمع المدنى العربى والعالمى للعمل على وقف التهديد بعدوان الإسرائيلى على الأراضى اللبنانية، لمنع مزيد التدهور فى أوضاع المنطقة، وعلى رأسها تدهور أوضاع حقوق الإنسان.

ويكفل آليات مناسبة للنهوض بحقوق الإنسان على الساحة العربية".

لبنان

وتهديدات أمريكية وإسرائيلية لإفساد بهجة تحرير الأسرى

عمت البهجة أرجاء لبنان، واحتفلت جموع الشعب اللبنانى بكافة فئاتها بنجاحها حكومة وشعباً ومقاومة فى تحرير غالبية الأسرى اللبنانيين فى السجون الإسرائيلية، فضلاً عن ٤٠٠ أسير فلسطينى وعدد من أسرى خمس دول عربية أخرى، بالإضافة إلى وفات عدد من الشهداء اللبنانيين لدى إسرائيل.

ولم ينتقص من مشاعر البهجة تعنت حكومة إسرائيل ورفضها الإفراج عن السيد "سمير قنطار" الملقب بعميد الأسرى اللبنانيين فى السجون الإسرائيلية الذى يقضى عامه الـ٢٦ فى الأسر، خاصة وأن الحكومة الإسرائيلية رضخت لتضمين اتفاق التبادل مبدءاً استمرار المفاوضات من أجل تبادل برفات طيارها المفقود "رون أراو" خلال غارة فى الجنوب اللبنانى.

فعلى الصعيد الإسرائيلى، تواصلت تهديدات رئيس الوزراء "أرييل شارون" وعدد من القادة العسكريين باحتياج مناطق الجنوب اللبنانى لضرب مراكز تنظيم حزب الله، وتأييد بدعوات صادرة عن عدد من أعضاء الحكومة الإسرائيلية وزعماء الليكود وأحزاب اليمين المتطرف فى إسرائيل، ولا سيما خلال التحقيقات فيما يسمى بفضيحة "تباوم"، نسبة إلى الكولونيل الإسرائيلى الذى تسلمته حكومته

جديدة ومطورة للميثاق، تضمنت غالبية المقترحات والتعديلات التى أجراها فريق الخبراء، غير أنها استبعدت بعض المقترحات، تضمن بعضها توفير ضمانات أساسية أقرتها الشرعة الدولية.

وقد رحبت المنظمة العربية لحقوق الإنسان بجهود تحديث الميثاق، فأصدرت البيان التالى:

"اطلعت المنظمة العربية لحقوق الإنسان ببالح الأهتمام على مقترحات لجنة الخبراء العرب التى تم تشكيلها بالتعاون بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمفوضة السامية لحقوق الإنسان، لوضع مقترحات لتحديث الميثاق العربى لحقوق الإنسان تحت نظر مندوبى الدول العربية فى اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان.

وتقدر المنظمة العربية لحقوق الإنسان هذه المقترحات التى جاءت معبرة عن تطلعات الرأى العام العربى لبلوغ وثيقة تتجاوب مع متطلبات تعزيز احترام حقوق الإنسان، وتتوافق مع الالتزامات القانونية التى التزمت بها معظم البلدان العربية بانضمامها للمواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

كما تقدر المنظمة الجهد البناء الذى قام به الخبراء العرب فى إعداد هذه المقترحات ومبادرة مكتب المفوض السامى لحقوق الإنسان فى هذا الشأن.

وفى الوقت الذى يتزايد فيه الأهتمام بتعزيز احترام حقوق الإنسان تتأشد المنظمة الحكومات العربية الموافقة على مقترحات الخبراء العرب حتى يخرج مشروع تحديث الميثاق العربى لحقوق الإنسان على نحو يليق بهذا الأهتمام

تونس

تضامن واسع مع راضية نصراوى

تابعت المنظمة العربية لحقوق الإنسان بقلق بالغ الإضراب عن الطعام الذى بدأته المحامية والقيادية فى المجلس الوطنى للحريات فى تونس راضية نصراوى فى ١٥ أكتوبر/تشرين أول واستمر قرابة الشهرين وعلقته اثر ضغوطات عائلية ومن المقربين.

واتجهت نصراوى لإعلان الإضراب بعد استمرار الاعتداءات عليها وعلى النشاط التونسيين عموماً واستمرار الملاحقات الأمنية والتضييق عليها مما حدا كثيراً من قدرتها على الحركة وأثر ذلك على أداء المهني بوصفها محامية، كما شكت نصراوى من تعرض عائلتها والمتوردين على مكتبها للملاحقة.

وما يحدث لنصراوى هو استمرار لنهج السلطات التونسية فى التعامل مع النشاط ومنظمات حقوق الإنسان وهو ما ظهر جلياً فى ما نقلته صحيفة الحياة بتاريخ ١٤ أكتوبر/تشرين أول عن وزير الداخلية التونسي الذى وصف منظمات حقوق الإنسان بأنها جمعيات تتاجر بالمبادئ النبيلة وتغذى التيارات المتطرفة من خلال نشر أفتراحتها.

موريتانيا

أحكام بالسجن فى حق الرئيس

السابق ومعاونه

حكمت محكمة جنايات نواكشوط فى ٢٩ ديسمبر/كانون أول على الرئيس الموريتانى السابق "محمد خونا ولد هيدالة"

ومرشح المعارضة الرئيسى فى انتخابات الرئاسة التى جرت خلال نوفمبر/تشرين ثان بالسجن لمدة (٥) سنوات مع وقف التنفيذ ودفع غرامة مالية إضافة إلى منعه من لعب أى دور سياسى.

وكان ولد هيدالة قد اعتقل قبل الانتخابات ثم أطلقت السلطات سراحه قبل أن تعيد اعتقاله وتوجه له تهمة التخطيط لانقلاب وحيازة أسلحة والإضرار بالمصالح الحيوية للبلاد وتلقى أموال من ليبيا.

وأصدرت المحكمة أحكاماً مماثلة فى حق أربعة من كبار معاونيه من بينهم ابنه الأكبر سيدى محمد، ومدير حملته الانتخابية النائب فى البرلمان أسماعيل ولد عمر، والناطق باسمه اعل ولد اصينب، كما حكمت بالسجن سنتين مع وقف التنفيذ على أربعة آخرين فيما برأت ساحة ستة متهمين آخرين

وقضت المحكمة -التي عانت خلال النطق بالحكم من الفوضى لبعض الوقت وتأجل النطق بالحكم ما يزيد عن الساعة- بغرامات مالية تسدد فوراً بلغت ٤٠٠ ألف أوقية للرئيس السابق وأربعة من رفاقه، و٢٠٠ ألف أوقية للأربعة الآخرين.

ليبيا

إغلاق مؤقت لصحيفة الزحف

الأخضر

حكمت محكمة ثورية فى ٢٧ يناير/كانون ثان بتعليق صدور صحيفة "الزحف الأخضر" الناطقة باسم اللجان الثورية الليبية لمدة أسبوع، بعد أن نشرت الصحيفة مقال يطالب بإعادة بناء الدولة

وأن يمارس الزعيم الليبى مهام رئيس الدولة، وأن يكف عن القيام بدور مرشد الثورة، وأن يسود القانون ويكون هو الحاكم، كذلك وصفت المحكمة رئيس تحرير الصحيفة بالانحراف نتيجة لنشر مقالات تتعارض مع سلطة الشعب وهو النظام المطبق فى البلاد منذ عام ١٩٧٧ وقضت بإقصاء رئيس تحريرها عبد القادر الحضيرى.

ويذكر أن صحيفة الزحف الأخضر كانت قد علقت أيضاً لمدة أسبوع فى أكتوبر/تشرين أول بعد أن انتقدت من الدول الخليجية.

مصر

السلطات تمنع ناشط سياسى من

السفر

تلقت المنظمة معلومات أفادت بقيام سلطات الأمن بمطار القاهرة بمنع "د. عصام العريان" الأمين العام المساعد لنقابة الأطباء المصرية من السفر إلى بيروت للمشاركة فى مؤتمر تحت عنوان "العالم الإسلامى وأوروبا من الحوار إلى الفهم المشترك" وكان مزمعاً عقده فى الفترة ما بين ١٧-٢٠ فبراير/شباط ٢٠٠٤ بمشاركة شخصيات إسلامية وسياسية وأكاديمية عربية وأوروبية.

وقد أفادت المعلومات أن السلطات فاجأت المذكور بمنعه من السفر قبل صعوده للطائرة، وذلك على صلة بانتمائه لجماعة الإخوان المسلمين غير المرخص لها.

والمنظمة تطالب السلطات بإلغاء قرارها بمنع المذكور من السفر، والسماح له بممارسة حقه فى التنقل وفقاً لالتزامات

الحكومة المصرية النابعة عن مصادقتها على العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

..إحالة ٦ من رجال الشرطة إلى المحاكمة بتهم التعذيب والتزوير

ترحب المنظمة العربية لحقوق الإنسان بقرار النيابة العامة بإحالة ٦ من ضباط الشرطة بقسم شرطة الجمرك بالإسكندرية إلى المحاكمة لاتهامهم بتعذيب السيد "أحمد خليل إبراهيم" خلال احتجازه بديوان القسم فى أكتوبر/تشرين أول ٢٠٠٢ مما أدى إلى وفاته.

وكانت المنظمة العربية لحقوق الإنسان قد لفتت الانتباه إلى هذه القضية فى تقريرها السنوى عن حالة حقوق الإنسان فى الوطن العربى، ضمن عدد آخر من حالات التعذيب التى لم تتخذ فيها السلطات الإجراءات اللازمة لمحاسبة المسؤولين، وأشارت إلى حالة أخرى بذات قسم الشرطة ونفس الضباط المتهمين لم تتخذ فيها إجراءات التحقيق أيضا.

والمنظمة العربية لحقوق الإنسان إذ ترحب بهذه الخطوة، فإنها تطالب السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية المصرية باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لوقف ظاهرة التعذيب فى مراكز الاحتجاز، والعمل على تلافى الثغرات القانونية فى ملاحقة هذا النمط الخطير من الجرائم، وخاصة حق ضحايا التعذيب وذويهم فى إقامة الدعاوى المباشرة لملاحقة المسؤولين عن ارتكاب جريمة التعذيب، وتشديد طبيعة العقوبات المتخذة فيها.

..وتطالب السلطات بسرعة التحقيق فى واقعة تعذيب أسرة

تلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان شكاوى تقيد بتقاعس السلطات المختصة عن اتخاذ الإجراءات اللازمة للتحقيق فى واقعة احتجاز وتعذيب ١١ شخصاً من أفراد أسرة واحدة فى قسم شرطة حلوان جنوبى القاهرة فى أكتوبر/تشرين أول الماضى، وذلك بغرض انتزاع اعتراف منهم بارتكاب جريمة منسوبة إليهم.

أفادت الشكاوى أن تقارير الطب الشرعى أثبتت واقعة التعذيب التى تعرضت لها الأسرة، وأن النيابة العامة لم تنتهى من إجراءات التحقيق التى تتسم بالبطء الشديد، فى الوقت الذى يتعرض فيه أفراد الأسرة للتحرش والتهديد من جانب الضباط المسؤولين عن تعذيبهم للتنازل عن شكاوهم، خاصة وأن الضباط المتهمين لا يزالون يمارسون مهام عملهم، ويستخدمون زملائهم فى هذه التحرشات. والمنظمة تطالب السلطات بسرعة الانتهاء من إجراءات التحقيق وإحالة المتهمين للمحاكمة لمحاسبتهم على ما ارتكبوه من فظائع بحق المذكورين، كما تطالب بضرورة توفير الحماية لهم من تحرشات ضباط الشرطة وزملائهم.

..حكم قضائى بإعادة شعار الشرطة فى خدمة الشعب

حكمت محكمة القضاء الإدارى بإلزام وزارة الداخلية بإزالة جميع لافتات الشعار الجديد "الشرطة والشعب فى خدمة الوطن"

من على كل المنشآت التابعة لوزارة الداخلية المصرية وإعادة الشعار الدستورى "الشرطة فى خدمة الشعب".

ويأتى هذا الحكم متسقاً مع المادة ١٨٤ من الدستور المصرى، والتى أكدت على الطبيعة المدنية لهيئة الشرطة.

وقد رحبت الأوساط الحقوقية المصرية بذلك على اعتبار أن لا معنى للوطن دون أفراد وأن ذلك الشعار المعدل قد أفرغ معنى الوطن من مكنونه الرئيسى والأوحد هو الشعب.

السودان

المنظمة تناشد السلطات بوقف تنفيذ أحكام بالإعدام والبت

تلقت المنظمة معلومات أفادت أن المحكمة العليا بالخرطوم أيدت فى يناير/كانون ثان أحكاماً بالإعدام والبت صدرت من محاكم جنائيات خاصة بدارفور وهو أمر يضع المحكومين فى مواجهة خطر تنفيذ تلك الأحكام لكون قرار المحكمة العليا يقع نهائياً إلا إذا تدخلت السلطات واستخدمت سلطة العفو والأحكام المؤبدة صدرت العام الماضى من محاكم خاصة فى مدن نيالا وكاس والضعين وبرام بولاية جنوب دارفور وتضمنت إعدام ٩ أشخاص هم: عمر العاجب جبرا، إبراهيم داود عبد الرحمن، عبد الرحيم عمر زكريا، إبراهيم يحي يعقوب، حسن شقف علي، إبراهيم محمد حسين، بلال حامد الحبو، إبراهيم أحمد عمر أبكر، مصطفى آدم عبد الله.

كما أيدت حكماً آخر قضى بالقطع من خلاف بحق المواطن محمد أسحق محمد.

شكاوى ومدخلات

كان مراقباً من قبل السلطات، وقد أتى الاعتقال على خلفية نشر عريضة في نهاية يناير/كانون أول تحت عنوان "من أجل رفع حالة الطوارئ في سوريا". والمنظمة إذ تبدى قلقها إزاء المضايقات التي يتعرض لها ناشطى حقوق الإنسان بسوريا، فإنها تطالبها بإنهاءها والسماح لهم بممارسة أنشطتهم وفقاً لالتزامات سوريا الدولية بصدد حقوق الإنسان.

السعودية

المنظمة تطالب بالإفراج عن

معتقلين بحرينيين

تلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان شكوى تفيد بأن السلطات السعودية ظلت تعتقل المواطن البحرينى "الشيخ محمد صالح" منذ ٢٢ يوليو/تموز ٢٠٠٣ دون توجيه تهمة إليه أو السماح له بمقابلة محام.

وأفادت الشكوى أن المواطن المذكور قد تعرض للتعذيب أثناء اعتقاله مما تسبب فى إصابته بأزمة قلبية دخل على إثرها فى غيبوبة استدعت نقله إلى مستشفى تخصصى لأمراض القلب، ثم أعيد بعد شفائه إلى ذات المعتقل وتشهد الآن صحته تدهوراً مستمراً. كما أفادت الشكوى بوجود مواطناً بحرينياً آخر فى المعتقلات السعودية يدعى "عبد الرحيم المرباطي".

والمنظمة العربية لحقوق الإنسان تطالب السلطات السعودية بسرعة الإفراج عن المعتقلين المذكورين أو تقديمهما للمحاكمة فى حالة توافر تهم محددة ضدهما.

بالخرطوم حول حقوق الإنسان أبدى فيها آراءه حول الوضع فى دارفور. وكانت السلطات الأمنية قد اعتقلت عدة أشخاص خلال شهري يناير/كانون ثان وفبراير/شباط، بالخرطوم العاصمة ومدينتي نيالا وزانجي بجنوب وغرب دارفور لأسباب تتعلق بالوضع هناك. والمنظمة تطالب السلطات السودانية بالإفراج عن الناشط المذكور والسماح له بممارسة نشاطه بحرية تامة، والإفراج عن بقية المعتقلين وتطالبها بالكف عن سياسة الاعتقالات التحفظية.

سوريا

المنظمة تبدى قلقها جراء احتجاز

ناشط حقوقي

تلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان معلومات أفادت بقيام مكتب المخابرات العسكرية بدمشق فى ١١ فبراير/شباط باحتجاز السيد "أكثم نعيصة" عضو الشبكة الأوروبية المتوسطية ورئيس لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان فى سوريا، إحدى المنظمات الأعضاء فى الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان.

وأفادت المعلومات أن نعيصة تعرض أثناء احتجازه إلى مضايقات لفظية وتهديد وأن المخابرات أجرت معه تحقيقات اتهمته فيها ولجان الدفاع عن حقوق الإنسان بعقد صلات دولية غير قانونية وأنهم يعملون لخدمة مصالح أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، واستندت فى اتهاماتها تلك على محادثات مسجلة أجراها عبر هاتفه الخاص والذي

ويجئ تأييد الأحكام المذكورة رغم صدور قرار حكومي فى مطلع يونيو/حزيران الماضى إلغى العمل بالمحاكم الخاصة فى ولايات دارفور، وهي محاكم أنشأت بموجب قانون الطوارئ فى مايو/أيار ٢٠٠١ وحفل سجلها بكثير من الأحكام التى تفتقر لمعايير العدالة وتنتهك حق الدفاع لكل من يمثل أمامها، وقد نفذ الكثير منها رغم مطالبة المنظمة المتكررة للسلطات بوقف تنفيذ عقوبات الإعدام والعقوبات الأخرى الصادرة من محاكم خاصة أو استثنائية. والمنظمة تتأشد السلطات السودانية بوقف تنفيذها وتوفير ضمانات المحاكمة العادلة لكافة المتهمين.

.. وتطالب بالإفراج عن ناشط

حقوقي

تلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان عدة شكاوى تفيد بأن سلطات الأمن السودانية قامت فى صبيحة عيد الأضحى ١١ فبراير/شباط باعتقال الناشط الحقوقي "صالح محمود محمد عثمان" المحامي وعضو المنظمة السودانية لمناهضة التعذيب بمنزله فى مدينة واد مدني واقتادته إلى حراسات جهاز الأمن ومنعت عنه الزيارة رغم أنه كان يعاني من مرض اليرقان لحظة اعتقاله.

وأفادت الشكاوى أن اعتقال المذكور جاء على صلة بنشاطه المناهض لانتهاكات حقوق الإنسان فى إقليم دارفور الذى ينحدر منه، وكتاباته العديدة التى تتناول الصراع الراهن فى المنطقة ولمشاركته فى ندوة نظمت مؤخراً

مجلس الأمناء يؤكد على رفض الحل العنصري في فلسطين، ويحذر من الاحتقان الطائفي في العراق

عقد مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان اجتماعه الدوري يومي ٢٠-٢١ فبراير/شباط بمقر الأمانة العامة بالقاهرة، ناقشت في اجتماعه تقرير الأمانة العامة عن الفترة السابقة، وتحديد موعد انعقاد الجمعية العمومية القادمة، ومناقشة تطورات الدولية والإقليمية الأخيرة، وكذا مناقشة ملامح استراتيجية جديدة للحركة العربية لحقوق الإنسان خلال الفترة القادمة تأخذ في الاعتبار تأثيرات الأحداث الدولية والإقليمية ومتغيراتها، فضلاً عن وضع خطة عمل للمنظمة خلال المرحلة القادمة. وفي ختام الاجتماع قرر المجلس تكليف الأمانة العامة ببلورة الخطوط العريضة للمناقشات حول الاستراتيجية الجديدة واستمرار التشاور حولها، تمهيداً لعرض الأفكار المطروحة في هذا الصدد على الجمعية العمومية القادمة، والتي قرر المجلس تأجيل عقدها إلى نهاية نوفمبر/تشرين ثان المقبل، كما أصدر المجلس بياناً، عرض فيه للموقف من التطورات الأخيرة، جاء فيه:

استعرض مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان في اجتماعه السنوي تقارير ميدانية عن حالة حقوق الإنسان في الساحة العربية ومناطق التجمعات العربية الكبرى في المهجر، في ضوء تداعيات ما يسمى الحرب الدولية على الإرهاب، ومحاولة تكريس حل عنصري للقضية الفلسطينية، وحل طائفي لأزمة الاحتلال الأمريكي - البريطاني للعراق، وطرح

مشروعات للتغيير في المنطقة بدعوى الإصلاح تتحرف بغايتها لتكريس الهيمنة الأمريكية.

عبر المجلس عن دعمه الكامل لأهداف النضال الوطني العراقي في إنهاء الاحتلال الأمريكي البريطاني، ونقل السلطة إلى العراقيين، والحفاظ على وحدة العراق وسلامة أراضيه، والسيطرة على ثرواته، ورفض كل الحلول الطائفية والعرقية.

وأدان المجلس مجدداً الجدار العنصري العازل، وجهود سلطات الاحتلال الإسرائيلي لتكريس حل عنصري للقضية الفلسطينية يهدف إلى القضاء على مشروع الدولة الفلسطينية، وإحالة الأراضي الفلسطينية إلى "جيتوهات" منعزلة، وابتلاع الأراضي الفلسطينية، وممارسة التطهير العرقي بإلحاق بلديات فلسطينية بأراضي العام ١٩٤٨ للأراضي الفلسطينية المحتلة، وجدد المجلس تمسكه بقرارات الشرعية الدولية كمرجعية وحيدة لحل القضية الفلسطينية، والإصرار على الحقوق الثابتة وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني.

وبينما رحب المجلس بالجهود الرامية لإحلال السلام في السودان، فقد أكد على توسيع نطاق المشاركة في جهود التسوية لتشمل كل القوى السياسية في البلاد، وأدان بشدة أعمال العنف الوحشية التي تورطت فيها أطراف عديدة في دارفور، وطالب بتسوية سلمية لقضية دارفور وغيرها من المناطق المهمشة تضع في اعتبارها في المقام الأول نهاية فورية لكل أشكال العنف وتكثيف أعمال الإغاثة ورفع الجور الواقع عن مواطني دارفور.

وأعرب المجلس عن قلقه البالغ من

تداعيات ما يسمى الحرب الدولية على الإرهاب وبينما أدان مجدداً كل أشكال الإرهاب، فقد أكد على التمييز بين الإرهاب والمقاومة المشروعة للاحتلال، وانحراف الحملة الدولية على الإرهاب عن غاياتها، وعدم مشروعية الوسائل المستخدمة في مكافحة الإرهاب، وانعطف بعض الحكومات العربية بأهدافها لتقويض الضمانات القانونية للمواطنين عبر قوانين مكافحة الإرهاب، وقوانين مكافحة تبييض الأموال، وتمديد قوانين الطوارئ، وتغليظ القوانين الجنائية، وإهدار ضمانات الحق في المحاكمة العادلة وتوسيع نطاق مواجهة معارضيها بدعوى وقف التطرف. وتفحص المجلس المشروعات الأمريكية المطروحة للتغيير في المنطقة بدعوى إصلاح النظم السياسية والاقتصادية والثقافية لبلدان المنطقة، وخلص إلى أنها رغم تبنيها العديد من المطالب الإصلاحية التي تطرحها القوى السياسية والاجتماعية والثقافية على الساحة العربية، إلا أنها تنطلق من مفاهيم الوصاية، وتتحرف بتوجهاتها عن أهداف القوى الوطنية وتصب في غاياتها في خدمة أغراض الاستراتيجية الأمريكية. وأكد المجلس رفضه لمفهوم المفاضلة بين استبداد الداخل والتبعية للخارج، فكلاهما مرفوض.

وأعرب المجلس عن ارتياحه لجهود تحديث الميثاق العربي لحقوق الإنسان، وطالب القادة العرب استكمال الجهود التي قطعتها الجامعة العربية على طريق اتساق معايير الميثاق مع معايير الشرعة الدولية لحقوق الإنسان التي سبق أن وافقت عليها معظم البلدان العربية، والانضمام

من أخبار المنظمات

تناول دور المحكمة الجنائية الدولية الهام فى حماية حقوق الإنسان على المستوى الدولي.

وأكد البيان الختامي للمؤتمر على كفاءة المعتقدات والثقافات للديمقراطية وحقوق الإنسان، وعلى شمولية وترابط حقوق الإنسان، وعلى صون الحق فى الاختلاف فى الرؤى الثقافية والحضارية والدينية فى التطبيق الديمقراطي على أن يكون هذا الاختلاف مصدراً لإثراء التطبيق لا الصراع.

ودعا البيان إلى التمسك بحق الشعوب فى تقرير مصيرها ضمن التمسك بكل بقواعد القانون الدولي ومبادئ القانون الإنساني الدولي والشرعة الدولية لحقوق الإنسان، وطالب بتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوق الثابتة والمشروعة بما فى ذلك حق العودة للاجئين الفلسطينيين.

... ويشارك فى اجتماع اللجنة الاستشارية لتقرير التنمية الإنسانية العربية

كما شارك الأمين العام فى اجتماع اللجنة الاستشارية لتقرير التنمية الإنسانية العربية، والذي عقد في بيروت في الفترة من ١٦ إلى ١٩ فبراير/شباط، وهو الاجتماع الذى يناقش إعداد التقرير الثالث الذى يعنى بدراسة النقص فى الحريات وحقوق الإنسان والحكم الصالح فى العالم العربي، فضلاً عن مختلف جوانب وتطورات التنمية الإنسانية بشكل عام، ويتوقع صدوره قب نهاية العام الجارى ٢٠٠٤.

الكيخيا حتى الآن من إصرارها على هذا الهدف.

والمنظمة إذ تؤكد مجدداً إصرارها على أن تظل هذه القضية هدفاً مركزياً لها، فإنها تتأشد المجتمع الدولي على حث خطاه نحو محاصرة هذه الظاهرة، ومن بينها تطوير الإعلان العالمى لحماية جميع الأفراد من الاختفاء القسرى إلى اتفاقية دولية ملزمة، تسهم فى تعزيز النضال من أجل القضاء على هذه الظاهرة، ومعاينة مرتكبيها.

الأمين العام يشارك فى مؤتمر صنعاء حول "الديمقراطية وحقوق الإنسان ودور المحكمة الجنائية الدولية"

شارك الأستاذ محمد فائق" الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الإنسان فى مؤتمر صنعاء حول الديمقراطية وحقوق الإنسان ودور المحكمة الجنائية الدولية"، والذي عقدته الحكومة اليمنية يومي ١١، ١٢ يناير/كانون ثان فى العاصمة صنعاء، وشارك فى أعماله وفود رسمية للحكومات العربية والمجالس البرلمانية والأجهزة القضائية، وممثلي منظمات المجتمع المدني العربية والدولية، فضلاً عن الخبراء من الهيئات الرسمية والجمعيات الأهلية اليمنية.

تناول المؤتمر دور القانون فى دعم وحماية حقوق الإنسان ودور المجتمع المدني، وآليات الحوار البناء للدفع بالديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان على المستوى الإقليمي، وبما يتناسب مع الخصوصية الثقافية لبلدان المنطقة، كما

والتصديق إلى الاتفاقيات التى لم تنضم إليها أو تصادق عليها، وفى مقدمتها اتفاقية حماية العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، والنظام الأساسى للمحكمة الجنائية الدولية، وتبنى الجهود الرامية لإصلاح الجامعة العربية.

كما أصدر المجتمعين بياناً بمناسبة مرور ١٠ سنوات على اختفاء الأستاذ "منصور الكيخيا" وزير خارجية ليبيا الأسبق وعضو مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان عقب حضوره اجتماع الجمعية العمومية الثالثة للمنظمة فى القاهرة فى ديسمبر/كانون أول ١٩٩٣، وأخفقت حتى الآن كل الجهود الرامية لإجلاء مصيره.

وقد نظرت المنظمة العربية لحقوق الإنسان طوال السنوات العشر الماضية إلى قضية اختفاء الكيخيا كتحد أخلاقى ومهنى لظاهرتين تتصدران اهتمام منظمات حقوق الإنسان فى العالم، وهما الاختفاء القسرى والاعتداء على نشطاء حقوق الإنسان، وأن النضال من أجل إجلاء مصير الكيخيا هو نضال من أجل إجلاء مصير كل المختفين الذين تترخر بأسمائهم سجلات منظمات حقوق الإنسان فى كل أنحاء العالم.

وقد طرقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان خلال السنوات العشر الماضية كل السبل المتاحة من أجل إجلاء مصير الرجل، على المستويات المحلية والدولية، بالتعاون مع أسرته وأصدقائه وزملائه فى العديد من المنظمات الوطنية والدولية العاملة فى مجال حقوق الإنسان التى كان يخرط فى عضوية العديد منها. ولم يؤثر إخفاؤها فى إجلاء مصير

... ويشارك في اجتماع العصف

الفكرى حول المجتمع المدني نظمته جامعة الدول العربية

شارك الأمين العام للمنظمة أ. محمد فائق في اجتماع تشاوري حول المجتمع المدني نظمته المفوضية العربية للمجتمع المدني بمقر الأمانة العامة بجامعة الدول العربية يومى ١٧، ١٨ ديسمبر/كانون أول تناول الاجتماع تقييم أوضاع المجتمع المدني في الوطن العربي، وعرض تجربة تعاون جامعة الدول العربية مع المجتمع المدني، كما تناول الإطار العام لعمل المفوضية العربية ومعايير انضمام المنظمات غير الحكومية لنشاطات منظومة العمل العربي المشترك، وناقش مشروع بناء قاعدة بيانات لمؤسسات المجتمع المدني العربي، والتحرك المستقبلي لإعلان عقد عربي لمؤسسات المجتمع المدني.

المنظمة توفد بعثتها لتقصي

الحقائق إلى العراق

انطلقت فى ٢٤ فبراير/شباط بعثة المنظمة العربية لحقوق الإنسان إلى العراق لتقصي الحقائق حول الأوضاع الإنسانية، والتي تضم أ. "بوجمعه غشير" عضو اللجنة التنفيذية رئيساً، وأ. "أحمد عبيد" الخبير لدى المنظمة، وأ. "علاء شلبي" عضو الأمانة العامة.

يستغرق عمل البعثة قرابة الأسبوع، وتعنى يتفقد الأوضاع المعيشية والإنسانية وحالة حقوق الإنسان، كما تعنى بتوثيق الجرائم والانتهاكات التي ارتكبت بحق

الشعب العراقي، وتعد سلسلة من اللقاءات مع ممثلى مؤسسات المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان والمسؤولين المعنيين، وتقوم بزيارة العديد من مناطق العراق للتعرف على الأوضاع فيها.

وكان مجلس أمناء المنظمة قرر فى يوليو/تموز الماضى إيفاد البعثة بعد التنسيق مع بعثة الأمم المتحدة لدى العراق، وكان مقررًا انطلاقها فى ٢٧ أغسطس/آب الماضى، وحال دون ذلك خروج بعثة الأمم المتحدة بعد تفجير مقرها واغتيال رئيسها "سيرجيو نييرا دي ميلو" المفوض السامى السابق لحقوق الإنسان فى ١٩ أغسطس/آب الماضى.

المنظمة تشارك فى ندوة حقوقية

بقطر

نظمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان فى قطر ندوة حول "تعزيز الوعى التثقيفى بحقوق الإنسان" وذلك بالدوحة من ٥ إلى ٦ يناير/كانون ثان، وناقشت الندوة عدد من الموضوعات منها: حقوق الإنسان ودور القضاء فى تعزيزها، ضمانات حماية حقوق الإنسان فى حالات الطوارئ، حقوق الإنسان وآليات حمايتها فى الإسلام، الحقوق الاجتماعية للإنسان، وقد مثل المنظمة الأستاذ "ياسر حسن" عضو مجلس الأمناء وتحدث عن وسائل تعزيز حماية حقوق الإنسان وآلياتها على المستوى الوطنى أو الإقليمى أو العالمى.

وخرجت الندوة بعدد من التوصيات التى تعزز نشر ثقافة حقوق الإنسان عن طريق الدورات التدريبية لمختلف فئات المجتمع، وإيجاد مرجعيات دينية على دراية بحقوق الإنسان مع ضرورة احترام

التنوع وخصوصية الدول، والعمل على بناء الثقة والتعاون بين مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية.

وفد مشترك يضم اتحاد الصحفيين

إلى العراق

اختتم وفد اتحاد الصحفيين العرب ووفد الاتحاد الدولى للصحفيين، زيارتهما المشتركة إلى العراق التى استغرقت أسبوعاً، للإطلاع على أوضاع الصحفيين العراقيين فى ظل التطورات الأخيرة والعمل على إعادة بناء وحدة العمل النقابى وإعادة العافية للصحافة العراقية فى ظل نتأييد ودعم دولى.

وقد عقد الوفدان، اجتماعات عديدة فى بغداد وأربيل مع مجموعات مختلفة من الصحفيين العراقيين من مختلف الاتجاهات واتفقوا على العمل معاً على توحيد جهودهم فى المجال المهني والنقابي، مثلاً اجتمع الوفدان العربى والدولى اللذان ضما ستة أعضاء معه المراسلين الأجانب والمحجّلين لبحث أزمة الصحافة هناك.

اتفق الوفدان على تبني برنامج من خمس نقاط لتدريب الصحفيين العراقيين يتضمن إعادة توحيد الجسد الصحفى وتعزيز أخلاقيات العمل الصحفى وحقوق المرأة وأمن الصحفيين وبلورة تشريعات قانونية جديدة تضع ضمانات قوية لحرية الصحافة والإعلام فى ظل نظام حكم منتخب ديمقراطياً فى العراق.

واعترف الوفدان أن هناك تحديات كبيرة فى الوقت الراهن لبناء وحدة فورية بين الصحفيين العراقيين فى ظل الظروف القائمة، لكن هناك اقتناعاً بينهم لاحترام حقوق الإنسان وحرية التعبير، بعد

من أخبار المنظمات

المتحدة في الأردن.

كما تضمن البرنامج دورة تدريبية حول حقوق النزلاء والسجناء بالتعاون مع مديرية مراكز الإصلاح والتأهيل في مديرية الأمن العام.

ونظم المركز بالتعاون مع المؤسسات الأهلية والرسمية ١٨ دورة تدريبية أخرى في كل من عمان، وعجلون، والطيفة، وجرش، والزرقاء، والبقعاء، وإربد، والمفرق، ومادبا، والكرك.

ونظم ندوتان عن "الأهمية التاريخية لحقوق الإنسان" في الطيفة، والثانية بالتعاون مع عمادة شؤون الطلبة في جامعة فيلادلفيا، ونظم مع جامعة إربد الأهلية ندوة عن "أبعاد حقوق الإنسان في خطاب التكليف السامي والبيان الحكومي".

المعهد العربي ينظم ورشة تفكير ودورة تدريبية في القاهرة

نظم المعهد العربي لحقوق الإنسان الجزء الأول من البرنامج التدريبي لتدريب المدربين في مجال حقوق الطفل وذلك في القاهرة في الفترة من ١٢ إلى ٢٣ فبراير/شباط وسوف يستكمل المرحلة الثانية بتونس خلال مايو/أيار القادم، ويهدف هذا البرنامج إلى المساهمة في نشر ثقافة حقوق الطفل في البلدان العربية. كما نظم المعهد بالتعاون مع المنظمة العربية لحقوق الإنسان الهيئة القبطية لإنجيلية للخدمات الاجتماعية خلال الفترة من ١٠ إلى ١٤ يناير/كانون ثان، ورشة تفكير دولية حول وسائل ومؤشرات قياس أثر التدريب في مجال حقوق الإنسان في المنظمات غير الحكومية.

فعاليات لبنانية وعربية، كما تناول جهود الجمعية في تكريم ناشطي حقوق الإنسان، وفي الحرص على اللقاء بمندوبي الهيئات العربية والدولية المعنيين بقضايا حقوق الإنسان عند زيارتهم للبنان.

كما عرض لمبادرات الجمعية المختلفة في القضايا المطروحة على الساحة اللبنانية، ومنها مساندة مشروع قانون الزواج المدني الاختياري، ووضع ميثاق لعمل المدافعين عن حقوق الإنسان، والتصدي لقضايا السجون، والسعي لإعادة النظر في مشروع قانون العقوبات اللبناني، والمساهمة في تشكيل لجنة محامين للدفاع عن حرية التعبير في الجامعات، والتعاون مع لجان أهالي المفقودين والمختفين منهم من الحرب الأهلية لإجلاء مصيرهم، فضلاً عن الاهتمام بتنفيذ أنشطة التدريب المشتركة.

مركز عمان يحتفل بالذكرى الـ ٥٥ للإعلان العالمي لحقوق الإنسان

احتفالاً بمرور خمسة وخمسين عاماً على إطلاق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، نظم مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان برنامجاً واسعاً حول فعاليات تدريبية وتنقيفية في مختلف أنحاء المملكة. وعقدت هذه الاحتفالات برعاية رئيس الوزراء فيصل الفايز والتعاون مع وكالات الأمم المتحدة في الأردن والمكتب الإقليمي للمفوض السامي لحقوق الإنسان وبمشاركة ١٥ مؤسسة وجمعية محلية. وتضمن البرنامج ورشة عمل للقضاة حول حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وعقدت بالتعاون مع وكالات الأمم

إحساسهم بقيمة التخلص من إرث الماضي.

وفي ختام الزيارة المشتركة قدم الوفدان العربي والدولي رسالة احتجاج إلى مجلس الحكم الانتقالي في العراق، تندد بالإجراءات التي اتخذها المجلس مؤخراً بحق الصحفيين العراقيين ومراسلي وسائل الإعلام العربية والأجنبية، والتي تهدد الجهود المبذولة لخلق ثقافة الحرية وديمقراطية العمل الصحفي والإعلامي.

انتخاب هيئة إدارية جديدة للجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان

عقدت للجمعية اللبنانية في ١٢ فبراير/شباط اجتماع جمعيتها العامة الدورية، والتي ناقشت أنشطة الجمعية، وأجرت انتخابات التجديد للهيئة الإدارية التي أعيد تشكيلها.

وأُسفرت الانتخابات عن اختيار المحامي "عمّة جمعة" رئيساً، وأسمير القاضي" نائباً أول، ود. "نبية عيد" نائباً ثان، وأنهي ياسين" أميناً للسر، أ. "منال العلم"، أميناً للمال، وعضوية كل من أ. "عبد المولي الصلح"، ود. "جورج سعد"، وأ. "نبيل عيد"، وأ. "وداد مراد حلواني"، وأ. "زينب ميرزا غندور"، وأ. "نورن ملحم"، وأ. "إليس كيروز سليمان".

وكانت الأمانة العامة للمنظمة قد تلقت تقريراً من الجمعية اللبنانية بصفتها عضو في المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن نشاطها خلال الفترة الماضية، تضمن نجاح الجمعية على المستوى الذاتي في تأمين مقر للجمعية وتزويده بعدة إمكانيات، وجرى افتتاحه رسمياً بحضور



المنظمة العربية لحقوق الإنسان

*تأسست عام ١٩٨٣ كمنظمة دولية إقليمية غير حكومية للدفاع عن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في الوطن العربي *مقرها الرئيسى بالقاهرة بموجب اتفاق مقرر مع الحكومة المصرية *حاصلة على الصفة الاستشارية بالمجلس الاقتصادي والاجتماعى للأمم المتحدة.

رئيس مجلس الأمناء: أ. جاسم القطامي
نائب الرئيس: د.أحمد صدقي الدجاني
الأمين العام: أ. محمد فائق
المقر الرئيسى: ٩١ شارع الميرغنى -
مصر الجديدة القاهرة ١١٣٤١ ج.م.ع
ت : ٤١٨١٣٩٦ - ٤١٨٨٣٧٨
فاكس: ٤١٨٥٣٤٦
بريد إلكتروني:
aohr@link.net
موقع الإنترنت:
www.aohronline.com

الاشتراكات السنوية للعضوية:
الكويت ٢٥ ديناراً الأردن ١٦ ديناراً
مصر ٥٠ جنيهاً المغرب ١٦٦ درهم
تونس ١٦ ديناراً بـقية الأقطار ٥٠
دولاراً أمريكياً تحول الاشتراكات
والتبرعات بشيكات أو صكوك أو حوالات
باسم المنظمة إلى البنك الوطنى المصرى
- فرع ثروت حساب جارى ٥٨١٨٣٥
Alwatany Bank of Egypt Sarwat.
Account 581835
أو البنك العربى بسويسرا
Arab Bank (Switzerland)
Account 201738

التنظيم الداخلى لعمل المجلس.

وشكل المجلس لجانه الفنية السبع حيث تم انتخاب حافظ أبو سعدة أميناً عاماً للجنة الشكاوى، وسامح عاشور أميناً عاماً للجنة الشؤون التشريعية، والمستشار عادل قورة أميناً عاماً للجنة الحقوق الاجتماعية، والدكتور أسامة الغزالى حرب أميناً عاماً للجنة الحقوق الاقتصادية ومحمد فائق أميناً عاماً للجنة الحقوق السياسية، والدكتورة ليلى تكلأ أميناً عاماً للجنة العلاقات الدولية، وبهى الدين حسن أميناً للجنة الثقافية وتقرر اختيار رؤساء اللجان السبع بالتناوب.

وكانت المنظمة رحبت بصدر القانون ٩٤ للعام ٢٠٠٣ القاضى بتشكيل المجلس، واعتبرته خطوة إيجابية على طريق تلبية دعوتها لتأسيس مؤسسات وطنية مستقلة لحقوق الإنسان وفقاً لإعلان مبادئ باريس ١٩٩٢ الذى تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة فى العام ١٩٩٣، وداعية إلى تطوير هذه الخطوات عربياً، باتجاه تبني خطط وطنية لتعزيز احترام حقوق الإنسان. والمنظمة تأمل أن يلقى المجلس التعاون الكافى من المؤسسات الرسمية المعنية، حتى يتمكن من أداء دوره بفاعلية لتحقيق أهدافه المنشودة فى صيانة وترسيخ مبادئ حقوق الإنسان فى مصر.

تشكيل المجلس القومى لحقوق

الإنسان فى مصر

أعلن مجلس الشورى المصرى فى ٢٠ يناير/كانون ثان قرار تشكيل المجلس القومى لحقوق الإنسان وفقاً للقانون رقم ٩٤ للعام ٢٠٠٣ الصادر فى منتصف العام الماضى القاضى بإنشائه، وشمل التشكيل اختيار الأستاذ "محمد فائق" الأمين العام للمنظمة عضواً بالمجلس الذى يتولى رئاسته الدكتور "بطرس بطرس غالى" الأمين العام السابق للأمم المتحدة ونائب الرئيس د.أحمد كمال أبو المجد، كما يضم المجلس فى تشكيلته المكونة من ٢٧ عضواً اثنين من ناشطى حقوق الإنسان فى مصر، وهما أ. بهي الدين حسن" مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، وأ. "حافظ أبو سعدة" أمين عام المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، كما ضم كل من نقىي المحامين والصحفيين سامح عاشور وجلال عارف وعدد من السيدات والسادة ممثلى قطاعات المجتمع المعنية بحقوق الإنسان وعدد من رجال القضاء.

وقد عقد المجلس سلسلة من الاجتماعات لتعميق النظر فى الاختصاصات الممنوحة بمقتضى القانون وآليات العمل سيتبعها فى معالجة القضايا ذات الأولوية، فضلاً عن

شارك فى تحرير هذا العدد:

هايدى الطيب ، علاء شلبى ، محمد راضى ، محمد عبد العزيز

محمد محمدين